الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبوبكر بلقايد -تلمسان-

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير

فرع: اقتصاد النقدي و البنكي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير

بعنوان:

واقع و تحديات التمويل البنكي للنهوض بالقطاع الفلاحي

دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية

BADR

إعداد الطالبين:

رحو محمد الحبيب

شعيبي محمد رضا

من إشراف:

أ. د. **بن منصور عبدالله**

لجنة المناقشة

الدكتور. جلطي غانم	جامعة تلمسان	الرئيس
الدكتور. بن منصور عبدالله	جامعة تلمسان	المشرف
الدكتور.العشعاشي مريم	جامعة تلمسان	الممتحن

السنة الجامعية

2018- 2017

الشكر و التقدير

اعترافنا بالفضل لأهله و عملا لقول الرسول صلى الله عليه وسلم :

" من صنع إليكم معروفا فكافئه ، فان لم تجدوا ماتكافئوه به فادعوا له حتى تروا أنكم كافأتموه ".

نتقدم بخالص الشكر و فائق التقدير و الاحترام الى الدكتور الفاضل " بن منصور عبدالله " الذي مدنا بالعون و التوجيه لإتمام هذا الإنجاز و لم يبخل علينا بعطائه .

كما لا يفوتنا في هذا المقام أن نتقدم بشكر الجزيل لمدير البنك الفلاحة و التنمية الريفية "B.A.D.R" و أعوانه الذين حرص على مد العون لنا وتزويدنا بالمعلومات الكافية لإتمام البحث.

إهداء

أحمد الله سبحانه وتعالى على إتمامنا هذا البحث المتواضع.وأتقدّم بالشّكر الجزيل إلى:

- نبع الحنان و صاحبة الفضل على مرّ الزّمان أمّي الحنون.
- نِعم الوليّ ،إلى من رعى كياني ، ولم يبخل عليّ بنصائحه من غدر الزّمان...أبي الغالي.
- إلى قرّة الأعين إخوتي وأخواتي حفظهم الله إلي كل العائلة.

❖وإلى كلّ الإخوة والأخوات بقسم علوم إقتصادية الدفعة :

2017- 2018

❖رحـــو محمد الحبيب

إهداء

أهدي عملي هذا إلي الشمعة التي أنارت دربي و فتحت لي أبواب العلم و المعرفة إلي أعز إنسان في الوجود و قدوتي في الحياة اللذان ضحيا من أجلي إلي الصدر الحنون و القلب الرفيق إلي أعز ما أملك في الدنيا الحبيبة الطاهرة الوفية الملاك الصافي القريب لله سبحانه و تعالي أمي ثم أمي .

الى الإنسان الذي سعى جاهدا إلي تربيتي و تعليمي و توجيهي أبي الحنون الغالي الطيب الودود جزاه الله خيرا.

إلي إخوتي و كل أحبابي وأصدقائي اللذين ساعدوني كثيرا في مشواري الدراسي.

❖ **شعيبي محمد رضا**

فهرس المحتويات:

شكر والتقدير..... ب

الإهداء..... ج

فهرس الجداول..... ز

الملخص .....و

المقدمة العامة.....01

تمهيد.....04

الفصل الأول : الأدبيات النظرية أهمية القطاع الفلاحي في المساهمة في التنمية الإقتصادية.....05

المبحث الأول : مفهوم النشاط الفلاحي والتنمية الفلاحية.....05

المطلب الأول : ماهية النشاط الفلاحي 05

المطلب الثاني : أهداف النشاط الفلاحي وشروط نجاحه.....06

المطلب الثالث : ماهية التنمية الفلاحية 07

المبحث الثاني :التمويل الفلاحي.....08

المطلب الأول : مفهوم التمويل الفلاحي و أنواعها وشروطها.....08

أهداف و تصنيف التمويل الفلاحي 10

المطلب الثاني :

المطلب الثالث : شروط نجاح سياسة التمويل الفلاحي.....12

المبحث الثالث : أهمية الزراعة في التنمية الإقتصادية.....13

المطلب الأول : أهمية الفلاحي في تحقيق الإكتفاء الذاتي و الأمن الغذائي.....13

المطلب الثاني : أهمية الزراعة في التنمية الاقتصادية بالجزائر.....16

المطلب الثالث : السياسات الوطنية لتحقيق الأمن الغذائي في الدول النامية.....19

خاتمة الفصل الأول.....20

مقدمة الفصل.....21

الفصل الثاني : الأدبيات التطبيقية للدراسات السابقة.....22

1- الدراسات السابقة.....22
2- ملخص لأهم الدراسات السابقة.....38
خاتمة الفصل الثاني.....43

الفصل الثالث : الدراسة الميدانية.....44

تمهيد 45

المبحث الأول : دراسة الميدانية في البنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة –تلمسان-520.....46

المطلب الأول : لمحة عن B.A.D.R.....46

المطلب الثاني : قرض الرفيق.....49

المطلب الثالث: القرض التحدي.....52

المبحث الثاني :الدراسة الميدانية.....56

المطلب الأول : تحليل المعلومات العامة حول المستجوبين.....58

المطلب الثاني : التحليل المعلومات الاستبيان بالاعتماد على مقياس ليكات الخماسي من اجل قياس درجة الموافقة أفراد العينة.....60

المطلب الثالث : التحليل الوضعي لأسئلة الإستبيان.....66

المطلب الرابع : التحليل الكمي للاستبيان 70

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(2-1)	ملخص لأهم الدراسات السابقة	38
1	اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات الإستبيان	57
2	توزيع أفراد العينة حسب السن	58
3	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	58
4	توزيع أفراد العينة حسب المستوي الدراسي	59
5	توزيع أفراد العينة حسب النشاط الفلاحي	59
6	توزيع أفراد العينة حسب مقر السكن	60
7	توزيع أفراد العينة حسب إجابتهم على السؤال حسب مقياس ليكارت الخماسي : مستوي آداء الخدمة المقدمة	61
8	توزيع أفراد العينة حسب إجابتهم على السؤال حسب مقياس ليكارت الخماسي : تعتبر أن عدد البنوك الفلاحية المتوفرة حاليا كافية.	61
9	توزيع أفراد العينة حسب إجابتهم على السؤال حسب مقياس ليكارت الخماسي : تخصيص شبابيك حسب النشاط الفلاحي.	62
10	توزيع أفراد العينة حسب إجابتهم على السؤال حسب مقياس ليكارت الخماسي : استفادة من التمويل الفلاحي.	62
11	توزيع أفراد العينة حسب إجابتهم على السؤال حسب مقياس ليكارت الخماسي : تعتبرأن الإجراءات الإدارية للحصول على التمويل بسيطة ومناسبة	63
12	توزيع أفراد العينة حسب إجابتهم على السؤال حسب مقياس ليكارت الخماسي : التعامل بصرامة مع المماطلين	63
13	توزيع أفراد العينة حسب إجابتهم على السؤال حسب مقياس ليكارت الخماسي : الضمانات المطلوبة مناسبة لك	64
14	توزيع أفراد العينة حسب إجابتهم على السؤال حسب مقياس ليكارت الخماسي : منح لك التمويل الذي طلبته.	64
15	توزيع أفراد العينة حسب إجابتهم على السؤال حسب مقياس ليكارت الخماسي : ما هو البنك الذي تتعامل معه	65
16	توزيع أفراد العينة حسب إجابتهم على السؤال حسب مقياس ليكارت الخماسي : تسهيل عملية الشحن و التسويق	65
17	معلومات عامة حول المستجوبين ارتباط correlasye	66
18	نتائج تحليل الإنحدار	67
19	ANOVA[a]	68
20	Récapitulatif des modèles[b]	69

ملخص البحث

إن توزيع مصادر التمويل و مرافقة المزارعين أصبح أحد متطلبات بعث القطاع الفلاحي.

فلا أحد ينكر اليوم أهمية هذا القطاع في النهوض بالاقتصاد القومي ، فمعظم الخبراء و العارفين بالاقتصاد الجزائري يراهنون على هذا القطاع كقطاع واعد مؤهل لإنتاج ثروة قومية خارج المحروقات.

الكلمات المفتاحية

تمويل، قطاع فلاحي، قطاع واعد

Résumé ;

La diversification des ressources de financement et accompagnement des agriculteurs est devenu une nécessite primordiale vu l'importance du secteur. Nous savons bien que beaucoup d'experts de l'économie algérienne et de théoriciens et de praticiens parient sur ce secteur autant que secteur promoteur et producteur de richesse hors hydrocarbure.

Mot clés :

Financement, secteur agricole, secteur promoteur

المقدمة العامة

المقدمة العامة :

كل الحضارات القديمة قامت علي قطاع الفلاحة شرط توفر المياه فحضارة الفراعنة قامت علي ضفاف النيل و أشاريين قاموا علي ضفاف دجلة وفورات وحضارة السبئ قامت على سد مأرب ، ولا يخفي علي أحد أهمية قطاع الفلاحة في توفير متطلبات الحياة من مأكل و مشرب بل و حتي بيع القطاعات النسيجة تعتمد علي هذا القطاع كزراعة الكتان والقطن و بعض الزراعات الأخرى التي تـنـتـج ألياف و الخيوط تستعمل في الصناعات النسيجية ، و الجزائر كما هو معروف بصفة كل الخبراء و الباحثون أنه بلد ذو خصوصية زراعية لما يتوفر عليه مـن مـواد طبيعية مؤهلة للنهوض بهذا القطاع كالموارد المائية و السهوب و السهول و الجبال و الغابات و تعدد أنواع المساحات الزراعية و تركيبة ذات جودة عالية و الخصوبة فإن الأرض الرملية أثبتت نجاح بعض الزراعات بها كما أن تنوع المناخ من متوسطي إلي مناخ داخلي إلي مناخ بارد إلي مناخ معتدل إلي مناخ صحراوي جاف يجعل للبلد استعدادات و امكانات هائلة يأهله لأن يصبح من البلدان المتفوقة زراعيا يستطيع علي أثرها تحقيق أمنه الغذائي و اكتفائه الذاتي بل يجعله في مقدمة الدول المصدرة .

الإشكالية:

إن القطاع الفلاحي بما لديه من إمكانيات هائلة في خلق الثروة القومية و امتصاصه اليد العاملة و توفير المواد الغذائية الضرورية و الكمالية للمجتمعات و تزويد مختلف الصناعات للمواد الأولية يمثل ركيزة أساسية في النهوض بالتنمية المستدامة لذلك أصبحت دول كثيرة لها ميزات تنافسية زراعية تسعى جاهدتا لتوفير جميع مستلزمات تطوير هذا القطاع من توفير موارد مائية و استصلاح الأراضي الوعرة و جلب أنواع المحاصيل و تكييفها مع مناخاتها المختلفة و موارد تمويلية سهلت المنال و من هذه المنطلقات يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى قدرت بنك الفلاحة و التنمية في النهوض بالقطاع الزراعي من جانب التمويل بمفرده ؟

فرضيات الدراسة:

- يشكل التمويل الفلاحي رافعة أساسية للقطاع التمويلي

- إيجاد بنوك فلاحيه أخرى إلى جانب بنك البدر يشكل أحد حلول التمويل الفلاحي في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كون الاقتصاد الوطني يراهن على هذا القطاع باعتباره قطاع مؤهل لخلق ثروة قومية و يشكل رافعة للصادرات خارج المحروقات هذا على المستوى العملي أما على المستوى العلمي فإننا نسعى إلى إضافة مساهمة بسيطة جدا الى البحوث و الدراسات التي تهتم بالبحث و التنقيب في هذا الموضوع.

أهداف الدراسة:

من خلال الدراسة التي أعددناها في هذا الموضوع و التي تندرج أكاديميا في مقتضيات البحوث التي تخدم مرحلة التدرج أردنا أن نشير إلى أهمية تنويع قنوات التمويل الفلاحي لما لهذه الأخيرة من أدوار مهمة في تسهيل تواصل الممارسة في القطاع مع الجهات التمويلية.

حدود الدراسة:

نظرا للقيود الزمنية و القيود الميدانية المتعلقة بجمع المعلومات و القيود الأكاديمية المتعلقة بتحضير مذكرة الماستر التزمنا بهذه الحدود لاحترام الظرفية الزمنية و المكانية و الأكاديمية من حيث حجم الدراسة النظرية و الميدانية.

المنهجية المتبعة:

اعتمدنا على أسلوبين معروفين في المنهجية و هما المنهج الاستقرائي بجميع أدواته التحليلية و التركيبية

و المقارنة و هذا كان واضحا في الفصلين الأول و الثاني أما الفصل الثالث المتعلق بالدراسة الميدانية اعتمدنا فيه على الأسلوب الاستنباطي بجميع آلياته الرياضية و الإحصائية و الاستقرائية.

التصميم الهيكلي للدراسة:

للإحاطة بإشكالية الدراسة و لتحقيق الأهداف الموجودة منها قمنا بتقسيم العمل إلى ثلاث فصول و خاتمة

الفصل الأول:
الأدبيات النظرية أهمية القطاع الفلاحي في المساهمة في التنمية الاقتصادية فقمنا بتقسيمه الى ثلاثة مباحث و هي كالاتي :

المبحث الأول:
مفهوم النشاط الفلاحي وأهدافه وشروطه بالإضافة إلى ذلك تحدثنا عن التنمية الفلاحية

المبحث الثاني:
تكلمنا في هذا المبحث عن خصائص التمويل الفلاحي أي مفهومها و أهدافها وأنواعها و شروط نجاح سياسة التمويل الفلاحي.

المبحث الثالث:
أهمية الزراعة في التنمية الاقتصادية

الفصل الثاني:
خصصناه للدراسات السابقة و لخصناه في جدول.

الفصل الثالث:
خصصناه للدراسة الميدانية أي تكلمنا في الأول عن بنك البدر وأضفنا إلي ذلك قرض الرفيق و قرض التحدي

أما في المبحث الثاني النتائج والمناقشة أي هنالك تحليل المعلومات العامة حول المستجوبين و التحليل الوضعي لأسئلة الاستبيان بالاعتماد على مقياس ليكات الخماسي من اجل قياس درجة الموافقة أفراد العينة و التحليل الكمي للاستبيان .

الفصل الأول : الأدبيات النظرية

مقدمة الفصل:

لقد أصبح الاهتمام بالنشاط الفلاحي و ما يتصل به من نشاط الأهداف التنموية و الأمن غذائي و الاكتفاء ذاتي و خلق مناصب الشغل و تنويع الصادرات من أولويات السياسات الاقتصادية بالنسبة للدول المتقدمة و النامية على حد سواء.

و من هنا يكمن الطابع المؤثر لهذا القطاع على مكونات الاقتصاديات الوطنية كون النشاط الفلاحي هو أيضا له يد في حماية السيادة الوطنية و ضمان استقلال القرار السياسي في وقت تعاظمت فيه سياسات الحصار و التجويع لإركاع بعض الدول . ولعل إنتاج بعض السلع الإستراتيجية في هذا القطاع كالقمح و الأرز و السكر و زيوت النباتات لخير دليل على زيادة هذا القطاع و امتداداته إلى قضايا أخرى قد تبدو للوهلة الأولى أنها لا تمت له بأي صلة .

الفصل الأول : الأدبيات النظرية أهمية القطاع الفلاحي في المساهمة في التنمية الإقتصادية.

المبحث الأول :مفهوم النشاط الفلاحي والتنمية الفلاحية.

إن زيادة الإنتاج الفلاحي أمر ضروري لتحقيق درجة كبيرة من التنمية الاقتصادية و بدون تحقيق هذه العملية الخاصة بنمو الإنتاج الزراعي فإن التنمية الاقتصادية تتعثر وتؤدي إلي تدني الإنتاج الزراعي ، و بدون تحقيق هذا النمو ووصوله إلي المستوى المطلوب من كفاءة الإنتاج فإن الإنتاج القطاع الفلاحي يبقي عائقا في وجه التنمية الاقتصادية كما أن زيادة الإنتاج الفلاحي ضروري لواجهة معدلات الزيادة السكانية والتي تعاني منها الدولة النامية ومن بينها الجزائر، كما تعتبر الزيادة الإنتاج الزراعي أمرا ضروريا لمواجهة طلب الصناعة المتزايدة من المستخدمات الوسيطة و من رأس المال.

المطلب الأول : ماهية النشاط الفلاحي .

إذا أردنا أن نعطي تعريفا لكلمة الزراعة فإننا نجد لها عدة معاني , فقد يقصد بها الحرث أو الغرس , أو علم المحاصيل الحقلية و غير دلك من العمليات الإنتاجية الزراعية . ولكن إدا أخذناها بمفهومها الضيق فإننا نجدها مشتقة من الكلمة اللاتينية " agriculture " وهي الكلمة التي تنقسم بدورها إلى كلمتين فرعيتين : كلمة "agré" تعني الحقل أو التربة , و كلمة "culture" و التي تعني العناية . أي أن كلمة الزراعة يقصد بها العناية بزراعة الأرض. أما إذا أخذناها بالمعنى الحديث (وهذا من خلال النباتية , وكذلك تربية الحيوانات لإنتاج الحليب و اللحوم و الصوف و الجلود و تربية الدواجن ...الخ.

كما نجد الزراعة تشمل على عمل يجري بالمزرعة متصل أو لاحق بالعمليات الزراعية المختلفة كإعداد المنتجات للسوق وتسليمها إلى الخازن أو الوسطاء كتجار الجملة.

إذن **"الزراعة هي علم وفن و مهنة ومهارة لاستثمار الموارد الأرضية و البشرية, كما أنها وسيلة من وسائل الحياة للحصول على العيش "** [1].

ويشير الأستاذ زمرمان" **أن الزراعة تشمل الأعمال المنتجة التي يقوم بها المزارعون للنهوض بعملية الإنتاج ولتحسين نمو النبات والحيوان وذلك قصد توفير المنتجات النباتية و الحيوانية المطلوبة للإنسان "** .[2]

[1] عبد الوهاب مطر الداهري : الإقتصاد الزراعي ، دار المعرفة – الطبعة الأولى ، بغداد 1980 – ص 25 .

المطلب الثاني : أهداف النشاط الفلاحي وشروط نجاحه.

1. أهدافها :

إن عملية التنمية الزراعية تهدف إلى زيادة طاقة الإنتاج الاقتصاد الزراعي و التـــــــــــــي نلخصها في النقاط التاليـــــــة :

زيادة إجمالي الناتج الزراعي بصورة عامة حسب الطلب على المحاصيل الزراعية و التي تتم إما بالتوسع في المساحة المزروعة المتاحة أو تطوير إنتاجية المشروعات الزراعية .

رفع مستوى الدخل الفردي في القطاع الزراعي وهذا بواسطة التوسع في المشاريع القائمة أو تنويعها من الناحية الإنتاجية وهذا لتحقيق فكرة التخصص أو التنوع في المنتجات الزراعية .

الحد من الهجر الريفية نحو المدن , فالتنمية الزراعية ترمي إلى خلق فرصة العمل جديدة في الريف كفيلة باستيعاب اليد العاملة العاطلة في الريف وخاصة الشبابية منها , و بالتالي التقليل من هجرتها إلى المدن (وهو ما يعرف بالهجرة الداخلية) , أو إلى الخارج (وهو ما يعرف بالهجرة الخارجية) بحثا عن العمل لتأمين العيش لها ولأفراد أسرتها .

إقامة المراكز الخاصة بالإرشاد الفلاحي , والمراكز الصحية و الثقافية , و العناية و الاهتمام بالبيئة الريفية وسكان الأرياف للحد من النزوح الريفية إلى المدن[3]

2. شروطها :

تنقسم إلى ثلاث مراحل وهي :

أ. ***المرحلة الأولية :*** في هذه المرحلة تنصب مجهدات الدولة في تخصيص أحجام معتبرة من الاســـــــــتمارات للهياكل القاعدية , أي الهياكل الموجود على مستوى الريف , وهذا من الري وحفر الآبار , بناء السدود و تشيد الطريق لتسهيل الحركة من المزرعة إلى مختلف العمليات

[2] د. محمدعبدالعزيزعجيمية : الموارداالاقتصادية،سنة 1983 – س 87 .
[3] عبدالوهابمطرالداهري : الإقتصادالزراعي – مرجعالسابق – ص 427

الأخرى المرتبط بالمزرعة . وكذلك إجراء بحوث ودراسات حول هذه المياه , وهذا مانجده في الهند و الباكستان.

ب. ***مرحلة الانطلاق :*** عندما يتحقق الاستثمار العام في الري , الهياكل القاعدية و البحث , ويشعر الفلاحون بارتفاع دخلهم , فإن الأفراد في أي قطاع الخاص يهتم في الزراعة , و بالخصوص تنصيب استثماراتهم في حفر الآبار و بيع الآلات الزراعية , وإيجارها . وتشير إلى حجم الاستثمارات في القطاع الزراعي يرتبط بمدى فعالية السياسة السعرية قي هاد القطاع , إذ يجب تدعيم القطاع الفلاحي بالموارد المالية و البشرية من خلال الاستثمار في مجال الري و البحث العلمي , الهياكل القاعدية من أجل تحسين الإنتاج في المراحل الأولى على الأقل و وبعدها تنتقل هذه الإنتاجية إلى القطاعات غير الزراعية عن طريق السوق . ففي هذه المرحلة تظهر فرص عديدة للاستثمار و تكون سائحة . ثم تأتي[54] المرحلة الأخيرة و هي المرحلة التي يتكامل فيها القطاع الزراعي مع مختلف العمليات الأخرى للاقتصاد الوطني

ت. ***مرحلة التكامل القطاعي :*** نجد في هذه المرحلة التكامل و التنسيق بين السياسات الاقتصادية من شأنها التقليل من النزوح الريفي نحو المدن وإقامة التوزيع العادل للمداخيل . وتعد سياسة القروض وسيلة لتشجيع الاستثمارات كإنشاء وحدات الإنتاج الصناعي للخواص . فبفضل إدماج التكنولوجية واستعمالها حققت الدولة المتقدمة مثل دول أمريكا و أوروبا مرحلة مزدهرة إذن هذا الانتقال من الزراعة الأولية على الزراعة المعاصرة لا يمكن أو ليس من السهل تخطية من طرف أي بلد في العالم وخاصة من طرف دول العالم الثالث بدون إعطاء أهمية قصوى للقطاع الزراعي

المطلب الثالث : ماهية التنمية الفلاحية .

تعتمد التنمية الإقتصادية اعتمادا كبير في زيادة انتاج الزراعي, وهو ما نقصد به التنمية الزراعية والتي تهدف إلى كافة الإجراءات والسياسات التنموية الخاصة في القطاع الزراعي.[6]

يعتبر أمرا مهما لإحداث التنمية الشاملة , و لا تشمل التنمية الزراعية النواحي الاقتصادية فقط بل تشمل النواحي الاجتماعية و الثقافية التي تمس المجتمع الريفي خاصة و المجتمع الشامل عامة , كما أنه لا يمكن الفصل بين التنمية الزراعية والتنمية الشاملة في النشاطات الآخرة , فإنه لا يمكن الفصل بين شقي

[6] د/ .عبدالغفار طه عبدالغفار : الإرشاد الزراعي بين الفلسفة والتطبيق، دار المطبوعات الجديدة –الإسكندرية، 1975 ،ص 26 .

التنمية الزراعية –الاقتصادية و الاجتماعية- فكلاهما يسعى إلى استثمار جهود المنضمة الجهود المنضمة في المجل التوفر لتحقيق الأهداف وسد النقص في المجلات الغير المتوفرة, فحيث يكتر العنصر البشري ويقل رأس المال فإن التنمية تهتم بالإنسان ليحسن استخدام القليل من رأس المال المتوفر.[7]

المبحث الثاني :التمويل الفلاحي

يأخد موضوع التمويل الفلاحي الكيفية التي بواسطتها يمكن الحصول على رأس المال واستعماله في القطاع الزراعي أي انه يبحث في الطرق و الوسائل التي يمكن بواسطتهاتجميع رأس المال الذي تحتاجه الزراعة و في أفضل الطرق لإستعمال رأس المال في الإنتاج و التسويق الزراعي.

المطلبالأول : مفهوم التمويل الفلاحي و أنواعها وشروطها

أولا: مفهوم التمويل الفلاحي

لقد اختلفت وجهات نظر الباحثين حول تعريف مفهوم التمويل وأثره على عمل المشروع و تطوله , وتفاوت درجة التمويل وأساليبه . إلا أنهم يجمعون على أن التمويل يعني " توفر المبالغ النقدية اللازمة لدفع أو تطور مشروع خاص أو عام "[8].

-"التمويل الفلاحي يتمثل في منح الفلاحين المستثمرين فرص استغلال أراضيهم و كذالك استصلاح الأراضي الصحراوية من خلال قدرتهم على اقتناء أنواع مختلفة مبيدات و أسمدة و الآلات الخاصة باستصلاح الأراضي و تهيئتها و تحكيم الري لاستغلال الأراضي في اكثر من دورة إنتاجية خلال السنة.

-هو توفير و استخدام الأموال اللازمة لتطوير الزراعة و تحسين دخل المزارعين و تحسين مستوى معيشتهم.[9]

[7] حازم البلاوي : التنمية الزراعية مع إشارة خاصة إلى البلاد العربية، مطبعة النهضة الجديدة، القاهرة 1989 ،ص 31 .
[8] بونوة شعيب و بودلال علي .اشكالية التمويل و السياسة المنتهجة لانعاش هذا القطاع . الملتقى الدولي حول التنمية الفلاحية الصحراوية كبديل للموارد الزائلة . جامعة بسكرة ص135.
[9] رشا محمد سعيد امي استيتية. تمويل القطاع الزراعي . مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستار في علوم الاقتصادية للدراسات العليا. جامعة الاردن .1999.ص13.

ثانيا: أنواع التمويل الفلاحي

1- التمويل الذاتي :

يعتمد التمويل على الموارد الذاتية المتاحة أي إمكانية تمويل نشاط معين انطلاقا من الموارد الداخلية دون التوجه أو اللجوء إلى مصادر خارجية.[3]

2- القروض البنكية:

هي عبارة عن اتفاق مكتوب بين مجموعة من الأطراف و يشمل نقل الملكية شيء ما من الطرف الأول إلى الطرف الثاني مقابل الالتزام بتسديد قيمته أثناء فترة زمنية معينة يتم الاتفاق عليها مسبقا و تسدد القيمة ويطلق عليها اسم المبلغ المقطوع و يحدد لها تاريخ و يسمى تاريخ استحقاق[10].

3- التمويل التعاوني:

هو توفير الأموال اللازمة لتنفيذ المشاريع الزراعية الضرورية و الجماعية ضمن إطار التنظيم التعاوني و تكون أموال الجمعية إما ملكا لها أو تقترضها من مصادر الاقتراض المتوفرة[11].

ثالثا : الشروط الواجب توفيرها لنجاح سياسة التمويل الفلاحي

حتى تكون سياسة التمويل الفلاحي ناجحة , عليها أن تراعي الأسس التالية:

يعتبر القرض وسيلة من الوسائل التي يمكن للفلاح بواسطتها زيادة إنتاجه وحتى يمكن للقرض من تحقيق هدا الهدف يجب أن تكون تكلفة القرض أقل ما يمكن ,إذ تهدف إلى تشجيع الفلاح في استخدام مثل القروض والنهوض بإنتاجه الفلاحي .

على المؤسسات المقرضة أن تضع خطة بسيطة توضح فيها شروط الإقراض حتى يستطيع كل مزارع و خاصة صغار المزارعين الاستفادة من هذه القروض .

يجب على الفلاحين مهما كانت مستوياتهم أن يعملوا على الوفاء بالتزاماتهم تجاه مؤسسات الإقراض و يمكن لهم ذالك عن طريق إتباعهم أسليب الإنتاج سواء عن طريق تنويع الإنتاج الفلاحي , و إدخال مختلف تقنيات الإنتاج .

---

[10] loan, BusimessDictonary,Relrieved 6-1-2007.Edited

[11] علي محمود فارس و اخرون, أسس الاقتراض الزراعي التعاوني ,منشورات جامعة المختار البيضاء, ليبيا 2005 ص293,294.

إن عملية تأمين المحاصيل الفلاحية لدى المؤسسات المختصة يمكن أن تخفف من الأخطار التي تصيب المحاصيل الفلاحية و منه يمكن للمؤسسات المقرض أن تمول الفلاحين بدون أخطار على أموالها , وأن وجدة بعد الأخطار قد تكون خفيفة .

نحتاج إلى تدعيم مؤسسات الائتمان , حتى تصبح قادرة على القيام بهذه المهام بكفاية , وخاصة بالنسبة لصغار المزارع.[12]

يجب استخدام القروض الفلاحية في الأغراض التي صرفت من أجلها , لأن القروض الفلاحية لا تستخدم كلها في الإنتاج الفلاحي , بل جزء منها يستخدم لأغراض استهلاكية ترفيهية , لا علاقة لها بالإنتاج , ومع كل ذلك , فإن مؤسسات التمويل تبقى مكتوفة الأيدي أمام هده لاظاهرة .

ولكي يكون للقرض فعالة و يجب أن يهيأ المناخ المناسب لاستخدامه حتى يؤدي إلى زيادة الإنتاج الذي يترتب عليه

المطلب الثاني : أهداف و تصنيف التمويل الفلاحي

أولا: أهداف التمويل الفلاحي: وهي كالأتي :[13]

- زيادة التكوين الرأسمالي في الزراعة لمواجهة الاحتياطات المختلفة

- محافظة على حجم النشاط الزراعي الملائم و الاستفادة من وفرات الحجم و زيادة كفاءة الإنتاج من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتوفرة و تطويرها

- اتجاه التملك ضمن فترة يكون بها المزارع قادرعلى العمل و الاستثمار

- الزيادة في القدرة على مواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة كذلك المتعلقة بالتكنولوجيا و أخرى متعلقة بظروف السوق و مواجهة التقلبات الموسمية.

ثانيا: تصنيف التمويل الفلاحي:

يصنف التمويل الفلاحي حسب المعايير التالية:[14]

1- التصنيف بحسب استعمالاتها الرئيسية :

- القروض العقارية:

[12] التمويل التعاوني
[13] رشا محمد سعيد امي استيتية , مرجع سابق, ص14
[14] المرجع نفسه ص14

تكون هذه القروض طويلة الأجل مثل شراء مزرعة أو أراضي إضافية للمزرعة أو شراء مباني و الإنفاق على المشروعات الري و استصلاح الأراضي

- القروض الإنتاجية:

تستخدم لغرض شراء مستلزمات الإنتاج الزراعي كالبذور و الأسمدة مواد العلف و الآلات والماشية الخ

- القروض التنظيمية التعاونية الفلاحية:

و هي التي تستخدم لمواجهة مصاريف التشغيل الإنفاق على الجمعية التعاونية

- القروض الاستهلاكية:

تستعمل على السلع و الخدمات و التي تتصل اتصالا مباشرا بالإنتاج الزراعي فهي تشبع رغبة المقترض بشكل مباشر.

2- التصنيف بحسب أجال القروض :وتنقسم إلى ثلاثة أنواع و هي [15]:

- قروض قصيرة الأجل
- قروض متوسطة الأجل
- قروض طويلة الأجل

3- التصنيف بحسب الأغراض أو الهدف:وهي كالآتي:

- قروض الزراعات المروية
- قروض الزراعات المطرية
- قروض الثروة الحيوانية
- قروض مكينة الزراعية
- قروض التصنيع الزراعي
- قروض الإسكان الريفي
- قروض التسويق الزراعي

[15] رشا محمد سعيد امي استيتية , مرجع سابق, ص15-16

المطلب الثالث : شروط نجاح سياسة التمويل الفلاحي[16]

حتى السياسة الناجحة و الفعالة يجب أن تراعي الأسس التالية[17]:

- تهيئة المناخ المناسب لاستخدام القرض حتى يؤدي إلى زيادة الإنتاج الذي يترتب عليه زيادة الدخل الفلاحي مع نظام سليم للتسويق

- منح الائتمان يجب أن يؤمن على الحيازة و ليس الملكية. وذلك لأن الكثير من الفلاحين ليست لهم ملكية ثابتة وهذا يقي من طاقاتهم على الاقتراض

- على المؤسسة المقرضة أن تضع خطة بسيطة توضح فيها شروط الاقتراض حتى يستطيع كل فلاح الاستفادة من القرض و استخدامها في وقت مناسب

- يجب على الفلاحين القيام بعملية التأمين على المحاصيل الفلاحية لدى المؤسسة المختصة.

- يجب على الفلاحين مهما كانت مستوياتهم أن يعملوا على الوفاء بالتزاماتهم تجاه المؤسسة المقرضة .

- يجب تحديد قيمة القروض على أساس قواعد منظمة يراعى فيها احتياجات مختلف مناطق الإنتاج و طبقات المقترضين حتى تصبح قادرة على القيام بهذه المهام بكفاءة .

- يجب أن تكون مواعيد سداد القروض تبعا لمواعيد استلام الدخل و على أقساط تسهيلا للدفع.

- يجب على البنوك التأكد من أن استخدام القرض الممنوح سوف يعطي إيرادا يكفي لتسديد القرض و دفع الفوائد المترتبة عليه مع ترك ربح مناسب للفلاح.

المبحث الثالث : أهمية الزراعة في التنمية الإقتصادية

المطلب الأول : أهمية الفلاحي في تحقيق الإكتفاء الذاتي و الأمن الغذائي.

أولا : أهمية الفلاحي في تحقيق الإكتفاء الذاتي

يعرف الاكتفاء الذاتي على أنه القدرة على إنتاج جميع الاحتياجات الغذائية محليا من خلال الاعتماد الكامل على الموارد والإمكانات الذاتية، وتجنب و الاستغناء كليا عن استيراد الأغذية من الخارج لتلبية هذه احتياجاته اليومية.

المؤشر:

[16] دلال بنسمية,التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر (1990-2000) دراسة حالة بنكBADR

[17] وكالة بسكرة مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة ماجستار في علوم الاقتصاد. تخصص نقود وتمويل , جامعة بسكرة ,2004,ص32,ص33

يمكن قياس معدل الاكتفاء الذاتي الجزئي أو القطاعي من خلال نسبة الإنتاج الوطني لنوع معين من الأغذية (الحبوب، الخضراوات، الفواكه، اللحوم وغيرها) مقارنة بإجمالي الاستهلاك من هذه الأغذية أو المنتوج المحلي .

لقياس الاكتفاء الذاتي لأي بلد ما من خلال نسبة الإنتاج الوطني من جميع الأغذية مقارنة بإجمالي الاستهلاك الداخلي (الإنتاج + الصادرات، الواردات، المعونة الغذائية) وإذا تعلق الأمر بمعدل الاكتفاء الذاتي الغذائي الكلي أو الكامل.

الأهمية :

تحقيق الاكتفاء الذاتي يعد مطلبا جوهريا وملحا في العديد من البلدان عبر العالم وتكمن أهميته في توفير الأمن الغذائي للسكان، وحمايتهم من الأزمات والمجاعات التي تحدث أحيانا بسبب غلاء الأسعار (أزمة الغذاء عام 2008 نموذجا)[18] أو نقص الإمدادات في السوق الدولية.

الاكتفاء الذاتي هوتطوير الإمكانات الذاتية كما يعد سبيلا إلى الاعتماد على النفس ، والتقليل من الصادرات. مما يؤدي إلى استقلالية القرار السياسي والسيادي الوطني أمام الدول الأجنبية، ويحد من الابتزاز الذي تمارسه الدول المصدرة لبعض الأغذية الإستراتيجية كالقمح في إطار التفاوض حول مصالحها أو مصالح حلفائها.

لقد وصل عدد الأشخاص الذين لا يزالون يعانون من سوء التغذية إلى 795 مليون شخص في العالم حسب ما جاء في تقارير المنظمات الدولية العاملة في مجال الغذاء والزراعة

الواقع المرير:

بالرغم من التطورات التكنولوجية الهائلة والاستثمارات التي عرفها مجال الإنتاج الزراعي ورغم المبادرات الدولية والإقليمية الرامية إلى مكافحة الجوع. إلاأنه لا يزال عدد كبير من البلدان النامية وجلّ البلدان الأقل نموا عبر العالم عاجزة عن تحقيق اكتفاءها الذاتي من الأغذية الأساسية ويعاني الملايين من السكان في دول الجنوب من المجاعة أو سوء التغذية.

يعتبر نقص الموارد المائية في بعض المناطق بسبب الجفاف و تزايد أعداد المهاجرين القرويين إلى المراكز الحضرية والنمو السكاني المتواصل و ضعف الاستثمار في المجال الزراعي في هذه البلدان

[18] الاكتفاء الذاتي.. مطلب ملحّ لتحقيق استقلالية الدول
الأربعاء 29/11/1437 هـ - الموافق 2016/8/31 م (آخرتحديث) الساعة 13:55 (مكةالمكرمة)، 10:55 (غرينتش)

المتخلفة من الأسباب التي تنعكس سلبا على الزراعة المعيشية.

الحالة العربية:

تعتبر البلدان العربية عاجزة عن تحقيق اكتفاءها الذاتي من الأغذية الأساسية مثل الحبوب والسكر والزيوت النباتية بالرغم من أهمية هذه المنتجات في الحياة اليومية للمواطن العربي.

في إطار آليات العمل العربي المشترك أطلقت البلدان العربية عدة مبادرات من أجل تحفيز وتمويل الاستثمارات في قطاع الزراعي و ذلك من أجل زيادة الإنتاج ورفع معدلات الاكتفاء الذاتي وتعزيز الأمن الغذائي العربي، مثل ما جاء في اجتماع الجمعية العمومية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية الذي عقد في أبريل/نيسان 2008 في الرياض مجموعة من الإجراءات الهادفة إلى تعزيز التعاون والتنسيق العربي في مواجهة أزمات الغذاء.

كما أطلق برنامج طارئ للأمن الغذائي في أعقاب القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية التي عقدت في الكويت[19] عام 2009.

ثانيا :أهمية الفلاحة في تحقيق الأمن الغذائي.

أهم التعاريف الخاصة بالأمن الغذائي

يتحقق الأمن الغذائي عندما تتاح لجميع الناس في جميع الأوقات الفرص المادية و الاجتماعية و الاقتصادية للحصول على غذاء كاف مأمونا و مغذي يلبي احتياجاتهم و أذواقهم الغذائية و يكفل لهم أن يعيشوا حياة موفورة الصحة و النشاط على حسب ما جاء في تعريف منظمة الأغذية و الزراعة (الفاو)[20]"

* عرف الفقهاء الأمن الغذائي على انه "ضمان استمرارية التدفق المعتاد من الغذاء الحلال اللازم لاستهلاك المجتمع في أي وقت "[21]

*يعتبر الأمن الغذائي في قدرة الدولة على توفير المستوى الغذائي الضروري عن طريق الإنتاج المحلي والاستيراد من الخارج اعتمادا على الموارد الذاتية المستمدة من حصيلة الصادرات.

---

[19] الاكتفاءالذاتي.. مطلب ملحّ لتحقيق استقلالية الدول
الأربعاء 29/11/1437 هـ - الموافق 2016/8/31 م (آخرتحديث) الساعة 13:55 (مكةالمكرمة)، 10:55 (غرينتش)

[20] محمد سيد عبد السلام ,الأمن الغذائي للوطن العربي , سلسلة عالم المعرفة ,الكويتوت,1998,ص75.
[21] محمد السيرتي ,الأمن الغذائي والتنمية الإقتصادية,الدار الجامعة للنشر ,مصر,2000,ص36-37

نستنتج من هذا المفهوم أن الأمن الغذائي يندرج ضمن التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بأبعادها المختلفة كما انه يعتبر جزء من الأمن الاجتماعي و الأمن الاقتصادي و الاستقرار السياسي لأي بلد.

و يتوقف مستوى الأمن الغذائي على عدة عوامل و هي:

1)عوامل داخلية:

التي ترتبط مباشرة بالظروف الداخلية للدولة و تتمثل في:

- إمكانيات الإنتاج الغذائي الداخلي
- الدخل الحقيقي في مجتمع و طريقة توزيعه على الأفراد
- حجم السكان و مستوى احتياجاتهم

2)عوامل خارجية: التي ترتبط بالظروف المحيطة باقتصاد الدولة و تتمثل في :

- مدى توفر الغذاء في السوق العالمية و درجة استقرار الأسعار
- مدى توفر معونات الغذاء و التسهيلات الممنوحة من طرف الهيئات الدولية
- موارد النقد الأجنبي التي يكمن جلبها عن طريق الصادرات

المطلب الثاني : أهمية الزراعة في التنمية الاقتصادية بالجزائر

أولا : أهمية القطاع الزراعي في الجزائر:

يعتبر القطاع الزراعي في الجزائر مهما في بناء الاقتصاد من الناحيتين الاقتصادية و الاجتماعية . وبالرغم من الأهمية الملموسة لهذا القطاع خلال مساهمته المتواضعة في الناتج المحلي الإجمالي .وتقوم السياسات الزراعية المتبعة إلى تحقيق نسبة عالية من الأمن الغذائي، لأنها تتوقع الوصول إلى الاكتفاء الذاتي بالنسبة لأغلب السلع الغذائية،والسعي إلى تحقيق فائض للتصدير[22].

[22] فوزية غربي, الزراعة الجزائرية بين الإكتفاء والتبعية, أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد, جامعة منتوري قسنطينة, 2007 /. 2008 ,ص 40.

تتحدد تنمية القطاع الزراعي فيها تعيين المدخلات البشرية والمادية بأسعار اقتصادية ملائمة لقطاع التصنيع الزراعي كما أنها تعني رفع مستوى الدخل بالقطاع الزراعي بما يؤدي إلى زيادة الطلب على مخرجات قطاع التصنيع الزراعي،بل و خلق مزيد من الطلب على مدخلات و مخرجات القطاع الزراعي ذاته ومن ناحية أخرى فإن النهوض بقطاع التصنيع الزراعي يعني مزيدا من الطلب على مخرجات القطاع الزراعي و مزيدا من الطلب على منتجات هو مزيدا من الطلب للتصدير ومزيدا من رفع مستوى الدخل في القطاع،هذا علاوة على استمرار نمو الطلب العالمي على القطاعين كنتيجة طبيعية لنموهما.

-يؤكد آرثرلويس في هذا السياق،على أن استمرار القطاع الزراعي في إمداد القطاع الصناعي بالعمل و رأس المال يتطلب بقاء الفارق بين الأجر المرتفع بالقطاع الصناعي وأجر الكفاف بالقطاع الزراعي . ويضيف بأن أية زيادة في الأسعار و القوة الشرائية للمزارعين وعمال الفلاحة لا ينبغي اعتبارها حافزا بقدر ما تعد معوقا للتصنيع،وذلك لأن الارتفاع عن أجر الكفاف بالقطاع الزراعي سوف يتطلب رفع الأجر الحقيقي بالقطاع الصناعي ،حرصا على استمرار فارق الدخل بين القطاعين لصالح الصناعة؛ وهو ما يعني انخفاض الفائض الرأسمالي ومعدل تراكم رأسالمال بالقطاع الصناعي[23].

ثانيا :مساهمات القطاع الزراعي في التنمية في الجزائر :

تعتبر مساهمات القطاع الزراعي في دفع عجلة التنمية كثيرة و متنوعة بحيث تتجلى في أوجه مختلفة وعديدة،ولعل من بين مساهمات هذا القطاع مايلي:

1/ مساهمة الزراعة في توفير الغذاء :

النشاط الزراعي يهدف إلى توفير المواد الغذائية لتلبية احتياجات السكان،حيث تعتبر الزراعة المصدر الوحيد للأغذية الذي لا يمكن تعويضه مهما بلغ الإنسان و الدولة من تقدم.ونعلم أن التنمية الاقتصادية تؤدي إلى زيادة الطلب على المواد الغذائية الزراعية وذلك لارتفاع مستوى الاستهلاك نتيجة لارتفاع الدخول من جهة و لمواجهة الزيادة في نمو السكان الطبيعي من جهة أخرى .

[23] فوزية غربي,الزراعة الجزائرية بين الإكتفاء و التبعية,أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد,جامعة منتوري قسنطينة,2007 /. 2008 ,ص 42.

2/ تقليص أو سد الفجوة الغذائية[24]:

يتطلب تقليص الفجوة الغذائية أموالا طائلة بالعملة الصعبة،ونظرا للمعطيات الواقعية من موارد مادية وبشرية وطبيعية ، فإن القطاع الزراعي الجزائري بوسعه تجاوز هذه الوضعية،أو التقليل من حدتها إلى أبعد حدود بشيء من الحزم والعزم؛بالسعي لخلق الشروط والظروف الأساسية لتجاوز عملية تقسيم الزراعة إلى قطاعين حديث وتقليدي،والعمل على إزالة مظاهر الاقتصاد المعاشي أو القوتي ،للقضاء على الاستعمال الخاطئ للموارد سواء كانت بشرية أو طبيعية أو مادية . و يتحدد حجم الفجوة تبعا لكفاءة الزراعة ،فكلما كان مستوى الإنتاج المحلي مرتفعا كلما تقلصت الفجوة،والعكس صحيح إذ كلما انخفض الإنتاج اتسعت الفجوة ، وفي هذه الحالة يتم اللجوء إلى الاستيراد.

3/ المساهمة في تأمين النقد الأجنبي :

تخفيض تكلفة الإنتاج في القطاع الزراعي،الشيء الذي يؤدي إلى توسع الصادرات و بالتالي زيادة حصيلة النقد الأجنبي ،على أن لا يعتمد التصدير الفلاحي على منتوج واحد أو عدد قليل من المنتوجات ، بل يجب تنويع صادرات المنتوجات الزراعية حتى يمكنها أن تلعب دورا فعالا في توفير النقد الأجنبي ، وبالتالي تساهم مساهمة فعالة في تمويل المشاريع التنموية , أن القطاع الزراعي يعتبر أحد المصادر للحصول على النقد الأجنبي خاصة في بداية عملية التنمية الاقتصادية ويمثل حجم حصيلة النقد الأجنبي قيدا رئيسيا على حجم الاستثمارات الصناعية التي يمكن إجراؤها،وهذا يتطلب ضرورة توجيها لجهود نحو رفع الإنتاجية الزراعية[25]

4/ الزراعة كمصدر لليد العاملة[26] :

يعتبر القطاع الزراعي، ويكون هذا الأخير مصدرا للقوة العاملة إذا كان هناك ارتفاع في الإنتاجية الزراعية حيث تنخفض نسبة العمال الزراعيين نتيجة اعتماد أساليب متطورة و مكننة العمل الريفي خاصة في المراحل المتقدمة من التنمية الاقتصادية ، وهذا بطبيعة الحال سوف يؤدي إلى ارتفاع ناتج العامل ، و بالتالي اتجاه القوة العاملة الزراعية نحو الانخفاض حيث يتجه الفائض في هذه القوة إلى القطاعات الأخرى. ما يترتب عنه من توسع في الخدمات.

[24] HERSI Abdurahman : Les Mutations des Structures Agraire en Algérie depuis 1962, OPU , Alger, 1981. PP. 168-170.

[25] فوزية غربي, مرجع سابق, ص43,44

[26] المرجع نفسه ص47

5/ مساهمة الزراعة في تكوين رأسالمال :

تلعب الزراعة دورا كبيرا في توفير رأسالمال الضروري لتطوير وتنمية القطاعات الأخرى عند الدول النامية.

6/ تحسين وضع ميزان المدفوعات:

يمكن تحسين القدرة الإنتاجية والتركيز على سبل الاستفادة بالإمكانيات الهائلة لهذا القطاع.و ذلك بزيادة القدرة التصديرية بالنسبة لبعض المواد كالفواكه والخضر و الحمضيات.

7/ استيعاب القوة العاملة[27]:

تعتبر سياسات إفقار القطاع الزراعي تزايد معدلات الهجرة من الريف إلى المدينة وانخفاض نسبة استيعاب القطاع الزراعي للقوة العاملة و لذلك يجب علي الدولة التحفيز و تشجيع الهجرة المعاكسة من المدينة إلى الريف، وتأكيد خطأ فكرة آرثرلويس.

8/ الزراعة و الفعاليات الاقتصادية المختلفة :

فقد تكلم سقراط عن الفلاحة فقال : " عندما تزدهر الفلاحة فإن كل الفنون الأخرى تزدهر معها لكن عندما تهمل الفلاحة لأي سبب فإن كل الأعمال على البر و البحر تضمحل " [28]

المطلب الثالث : السياسات الوطنية لتحقيق الأمن الغذائي في الدول النامية

على الدول النامية تحقيق مستوي الأمن الغذائي من خلال تطبيق عدة سياسات وطنية وهي كالآتي[29] :

1-سياسة التنمية الاقتصادية:

إن تحقيق التنمية الإق يرتكز علي التنمية الزراعية أما في حالة عدم توفر مزايا نسبية فإن الدولة تعمل علي توفير حصيلة كافية من النقد الأجنبي كأزمة إستراد الغداء وذلك من خلال التنمية الصناعية.

2سياسة تنمية الإنتاج الغذائي:

عدم توفير مزايا نسبية في الإنتاج الغذائي فإن تحقيق الأمن الغذائي يستدعي التضحية باستخدام الأمثل للموارد مما يؤدي إلي انخفاض معدل النمو والتأثير السلبي للتنمية الإقتصادية و العكس صحيح.

---

[27] المرجع نفسه ص49

[28] محمد السيد عبد السلام : التكنولوجية الحدية و التنمية الزراعية في الوطن العربي ، عالم المعرفة – فيفري 1990، سلسلة الكتب ثقافية شهرية – إصدار المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب – الكويت . ص20 .

[29] ناصر مراد, سياسة تحقيق الأمن الغذائي في دول النامة-حالة الجزائر-جامعة البليدة , ص46-47 .

3-سياسة الأسعار:

تتطلب هذه السياسة تحمل الحكومة مقدار الدعم الغذائي من الميزانية الدولة الا أنه يوجد صعوبة في تطبيق هذه السياسة فضلا عن تشجيع اللاسراف في الإستهلاك الغدائي وتهريب السلع الغذائية الي الدول المجاورة نظرااا لإختتلاف الأسعار .و تهدف سياسة دعم الأسعار إلي تحقيق الإستقرار في أسعار الغداء قصد ضمان استمرار تدفقه خاصة للطبقات الفقيرة

4- سياسة الترشيد الغذائي:

لتحقيق الأمن الغذائي علينا بضبط مستويات الإستهلاك وفقا للإمكانيات المتاحة والإحتياجات الغذائية الملائمة.

ومن أهم الإعتبارات التي تعمل علي تحقيق سياسة ترشيد الغذائي مايلي :

- ترشيد الإستراد السلع الغذائية الضرورية غير متوفرة في الأسواق المحلية .
- تكتيف برامج التوعية الغذائية عن طريق وسائل الإعلام قصد ترشيد استهلاكهم الغدائي.
- الحد من الاسراف وذلك بفرض ضرائب مرتفعة على سلع الغذائية الكمالية
- تعديل أ
- نماط استهلاك الغداء من خلال زيادة تكلفة إشباع العادات الإستهلاكية غير الرشيدة[30].
- ترشيد دعم السلع الغذائية الضرورية .

[30] صمويل عبود , خمس مشكلات أساسية لعالم متخلف , ديوان المطبوعات الجامعية جزائر ,199,ص93.

خاتمة الفصل

إن القطاع الفلاحي يعتبر من أهم القطاعات في إقتصاديات الدول وذلك للمساهمة البالغة الأهمية في دفع عجلة التنمية الإق عموما فالفلاحة هي أول الأنشطة الإق وبدونها لايمكن أن تقوم للحياة القيمة , فكونها مصدرا رئيسيا للموارد الغذائية و غيرها من المواد, بالإضافة إلي امداد القطاعات الأخرى بكثير من المواد الإنتاجية مثل: (رأس المال و المواد الأولية و الموارد البشرية التي تحتاجها) .

و منهنا نتطرق إلي الفصل الثاني أي الدراسات السابقة.

الفصل الثاني : الادبيات التطبيقية للدراسات السابقة

مقدمةالفصل

لاعدادهذه المذكرة قمنا بالبحث على الدراسات التي تعالج مواضيع لها علاقة مباشرة بالاشكالية التي تحاول الاجابة عليها لاعداد هذه المذكرة وقد توصلنا الى فرز و انتقاء عددا معتبرا من رسائل الماجستار و أطروحات الدكتوراه و بعض المقالات العلمية بالاضفة الى تصريح على بعض مذكرات التخرج من المستوى نحدد بعدد اعداده عندما يتغيرعلينا ايجاد هذا الموضوع معالج بشكل عزيز وقد تعمدنا تجنب رسائل الماستر و اعتمادا عليها بشكل مفصل الا في حالات الضرورة القصوى مع استشارة الأستاذ المشرف الذي يسمح لنا بهذا الاعتماد أو يرفضه جملة أو يحدده بشكل ضئيل جدا.

ان الدراسات السابقة التي قمنا بتوضيفها لاعداد هذه المذكرة استفدنا منها بشكل متفاوت وقد استثمرن االمعلومات والقضايا المعالجة بشكل يسمح لنا بوضوح الرؤية لاعداد هذا البحث المتواضع ويمكن لهذه الدراسات بشكل ملخص فيمايلي:

1. الدراسات السابقة :

الدراسة الأولى :دراسة أطروحة ماجستالر للطالب [31]:بودلال علي لسنة 1999-2000 تحت عنوان القطاع الفلاحي الحكومي و المشاكل المالية تندرج ضمن مقتضيات الحصول علي شهادة الدكتوراه.

في المقدمة العامة أكد على تعريف التنمية الاقتصادية و التي عن طريقها يتم زيادة الدخل القومي والذي ينجز عنه زيادة الدخل الفردي ومن خلال المذكرة فقد أكد على مدى مساهمة تمويل و تطوير ميكانيزماته و ايجاد استراتيجية أفضل لدفع وتطوير القطاع الفلاحي.

* تم تقديم أطروحة بحته من خلال الاشكالية التالية :كيفية النهوض بالقطاع الفلاحي الحكومي لتوفير الأمن الغذائي؟.

اعتمد الباحث على التحليل الوصفي للمشاكل المالية التي يعاني منها القطاع من خلال تركيزه علي فرضية عدم وجود من مرونة الإستراتيجية فعالة لتمويل القطاع الفلاحي وكذا التسيير اللاعقلاني للموارد المالية داخل القطاع الفلاحي الحكومي.

*وقد تم تقسيم بحثه الي أربعة فصول وهي كالآتي :

الفصل الأول: إعطاء نظرة شاملة وكلية عن القطاع الفلاحي .

الفصل الثاني: تطور ميكانيزمات التمويل الفلاحي في أربعة فصول.

الفصل الثالث: يدور مضمونه حول التمويل الفلاحي.

الفصل الرابع: دراسة العلاقة بين التطور النباتي و الحيواني ما بين 1980-1998 والتمويل في هذه المرحلة .

*في الأخير أشارالباحث إلي تقديم مجموعة من الإقتراحات لتطوير التمويل الفلاحي و تكيفه مع الواقع الجزائر يتضح أن سياسة التمويل الفلاحي التي تم تطبيقها معقدة وتنعدم للمرونة. أضف إلي ذلك مركزية القرار إنعكس عنه هجرة القطاع ومن تم كان لابد من اصلاح البنية التحتية للهياكل الفلاحية القاعدية من وسائل الإنتاج و الساسة تمويلية فعالة.

الدراسة الثانية :وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه دولة، من إعداد[32] :ابن ناصرعيسى،إشراف: د . عبدالله بعطوش،جامعة قسنطينة، وذلك سنة 2005 تحت عنوان: **مشكلة الغذاء في الجزائر**

[31]بودلال علي، أطروحة ماجستالر ، القطاع الفلاحي الحكومي و المشاكل المالية تندرج ضمن مقتضيات الحصول علي شهادة الدكتوراه،جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان-،لسنة 2000

*الإشكالية التي طرحها الباحث:

ماهي طبيعة المشكلة الغذائية في الجزائر؟ وماهي أسبابها ؟ وكيف يمكن معالجتها؟

*أهداف الدراسة :

يهدف هذا البحث إلى عرض مشكلة الغذاء في الجزائر وتحديد أسبابها وطريقة معالجتها قصد إقتراح حلول للمشكلة حسب وجهة نظر الباحث.

*منهج البحث ومصادر جمع البيانات التي عمل عليها الباحث :

اعتمد الباحث على دراسة المنهج التاريخي والأسلوب الوصفي الذي يعتمد على عرض بيانات الإنتاج، والتجارة،واستهلاك المواد الغذائية في شكل جداول، وتحليلها، وذلك اعتمادا على البيانات الإحصائية التي تصدرها وزارة الفلاحة، والديوان الوطني للإحصائيات، وبيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة .كما اعتمدت الدراسة على التقارير والنشرات والدوريات المحلية والأجنبية، وكذلك البيانات المستمدة من الدراسات والأبحاث السابقة، بالإضافة إلى المعلومات التي تم الحصول عليها بواسطة الإنترنيت.

*فقد قام الباحث بتقسيم بحثه إلى ثلاثة أبواب تضمنت تسعة فصول

الفصل الأول : بعنوان مظاهر مشكلة الأمن الغذائي في الدول النامية.

لقد قدم الباحث في هذا الفصل كل من مفهوم الأمن الغذائي، ومفاهيم المصطلحات المرتبطة بالغذاء والتغذية، والاحتياجات اليومية من العناصر الغذائية الموصى بها من قبل المنظمات الدولية، والفجوة الغذائية، والتغذوية في الدول النامية، والمعونات الغذائية المقدمة لها.

الفصل الثاني : بعنوان أسباب مشكلة الأمن الغذائي في الدول النامية.

تضمن هذا الفصل دراسة العوامل المؤثرة في ارتفاع معدل الطلب على الغذاء، مع التركيز على عامل الزيادة السكانية، والعوامل المتسببة في قصورالإنتاج الزراعي، والعوامل السياسية المؤثرة في المشكلة الغذائية بمختلف جوانبها

[32]ابن ناصر عيسى, مشكلة الغذاء في الجزائر (دراسة تحليلية و سياسات علاجها), أطروحة لنيلشهادة دكتوراه الدولة في العلوم الإقتصادية فرع الإقتصاد,جامعة منتوري قسنطينة كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير, سنة2005.

الباب الثاني : تناول أوضاع الإنتاج الزراعي في الجزائر،من خلال الفصول الثلاثة الآتية:

الفصل الأول : بعنوان إنتاج الحبوب، والبقول الجافة، والمحاصيل الصناعية في الجزائر.

تم التعرض في هذا الفصل إلى تطورإنتاج وإنتاجية الحبوب،والبقول الجافة، والمحاصيل الصناعية في الجزائربصورة عامة، ومستوى إنتاج وإنتاجية هذه المحاصيل حسب الولايات، ومقارنة مستوى إنتاجية الجزائر بإنتاجية بعض الدول العربية.

الفصل الثاني : بعنوان إنتاج الخضر، والفواكه في الجزائر.

تطرق هذا الفصل إلى دراسة تطور إنتاج، وإنتاجية الخضر، والفواكه في الجزائر بصورة عامة.

الفصلال ثالث : بعنوان إنتاج اللحوم، والأسماك والحليب، في الجزائر.

اهتم هذا الفصل بتطور إنتاج اللحوم، والأسماك، والحليب في الجزائربصورةعامة.

الباب الثالث : تعرض إلى دراسة الفجوة الغذائية، والتغذوية في الجزائرمن خلال الفصول الأربعة الآتية:

الفصل الأول : بعنوان الفجوة الغذائية في الجزائر.

اهتم هذا الفصل بدراسة الفجوة الغذائية، حيث تم التعرض فيه إلى واردات وصادرات المواد الغذائية، وتحليل الفجوة الغذائية في الجزائر.

الفصل الثاني : بعنوان الفجوة التغذوية في الجزائر.

تم التطرق في هذا الفصل إلى مفهوم النمط التغذوي، وطرق تقيم الوضع التغذوي للسكان، وتحليل الوضع التغذوي في الجزائرباستخدام طريقتي : ميزانية الوفرالغذائي، والاستقصاء.

الفصل الثالث : بعنوان أسباب الفجوة الغذائية، والتغذوية في الجزائر.

تعرض هذا الفصل إلى دراسة العوامل المؤثرة على العرض الغذائي، كالعوائق الطبيعية، والبشرية، والتكنولوجية، والتنظيمية، والمسببات التي أدت إلى تزايد الطلب على الغذاء،والتي من أهمها العامل السكاني.

الفصل الرابع : بعنوان سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.

تطرق هذا الفصل إلى سياسات تحسين مستوى الإنتاج الزراعي الغذائي، وسياسات ترشيد الاستهلاك الغذائي وتحسين مستوى الاستهلاك الغذائي للفئات السكانية المحرومة ومحدودة الدخل، والتعاون العربي

أهم النتائج التي توصل إليها الباحث :
- إن المشترك في المجال الزراعي

*تاريخ الإنسانية مليء بحوادث المجاعات التي كانت تصيب دولا، أو مناطق أكثر تحسسا و تأثرا بسنوات الجفاف .ولكن الجوع وأزمة الغذاء (الفجوةالتغذوية) استفحلت في العقود الأخيرة، حيث أصبحت ظاهرة عامة، ومستمرة تعاني منها دول كثيرة، وأعدادهائلة من السكان، وتؤدي بحياة الكثيرين، وخاصة الأطفال.

- تعاني أغلب الدول النامية، وخاصة الغربية من مشكلة غذائية (فجوة غذائية) حادة.

-تواجه الجزائر في الوقت الراهن مشكلة غذائية حادة تتحدد ملامحها في تزايد الاعتماد على الخارج في تغطية الاحتياجات الغذائية الكلية بسبب قصورالإنتاج الزراعي الوطني عن مواجهة تطور الاستهلاك الغذائي للسكان.

- اتصف الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني في الجزائر بصفة عامة، ومحاصيل البقول الجافة والحبوب على وجه الخصوص بالتذبذ من سنة لأخرى

- عرفت واردات الجزائرمن المواد الغذائية تطورا كبيرا ومستمرا من حيث الكمية والقيمة بسبب ثبات أوانخفاض الإنتاج الزراعي من جهة، وارتفاع الطلب على المواد الغذائية بفعل الزيادة السكانية وتحسن متوسط الدخل الفردي خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات منجهةأخرى.

- تعود المشكلة الغذائية في الجزائر بدرجة أساسية إلى قصور الإنتاج الزراعي الوطني عن مواجهة تطور الاستهلاك الغذائي للسكان، ومن ثم فإن مسببات هذه المشكلة ترجع إلى العوائق التي يواجهها الإنتاج الزراعي، وكذلك الأسباب التي تؤدي إلى ارتفاع الطلب على الغذاء

الدراسة الثالثة :

مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماجستير في التهيئة العمرانية, من إعداد: [33]سلطانة كتفي, تحت إشراف الأستاذ: د.صلاح الدين شراد تحت عنوان : تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية(2000-2005) في ولاية قسنطينة :تقييم ونتائج

السنة الجامعية : 2005-2006

*مقدمة عامة:

تعرض القطاع الفلاحي إلى تغيرات هامة خلال الأربع العشريات الأخيرة بسبب تغيير الأوضاع السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، حيث عرفت الفلاحة الجزائرية إصلاحات هامة ومتعددة عبرمراحل مختلفة، وهي كالآتي :

في المرحلةالأولى : مرحلة التسييرالذاتي 1963-1971 وأما المرحلة الثانية :مرحلة الثورة الزراعية 1971-1981 وتليها مرحلة إعادة الهيكلة والتنظيم بعد 1981 التي أتت من أجل توحيد وتنظيم قطاع الدولة وذلك بتنظيم القطاع الاشتراكي وقطاع الثورة الزراعية، إنشاء المستثمرات الفلاحية الاشتراكية وقطاع التنمية الفلاحية.

*الإشكالية المطروحة :

- هل هذا المخطط له فعالية لتجاوز الأزمة التي يعيشها القطاع، وبالتالي تغييرالواقع الفلاحي الحالي؟

-هل الشروع في تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية يعتبر أداة حاسمة في عملية عصرنة فلاحتنا وتحسين أدائها لمواجهة التحديات التي تنتظرها؟

*أهداف الدراسة :

الهدف من هذه الدراسة هو دراسة تطبيق ونتائج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، ومامدى فعاليته على القطاع الفلاحي بصفة خاصة والمجتمع الريفي عامة.

المنهجية المتبعة :

قام الباحث بمعالجة بحثه بتقسيمه إلى أربعة فصول وهي كالآتي :

الفصل الأول: نتطرق فيه إلى تقديم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية من خلال النصوص القانونية ويتكون من ثلاثة مباحث:

المبحث الأول : يضمن التعريف بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية وأهدافه

[33]سلطانة كتفي, تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية(2000-2005)في ولاية قسنطينة :تقييم ونتائج, كلية علوم الأرض، الجغرافيا و التهيئة العمرانية جامعة منتوري قسنطينة, 2005-2006.

المبحث الثاني : يدرس الوسائل والأجهزة المنفذة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية منها المالية والتقنية.

المبحث الثالث : تحديد المستفيدين من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

الفصل الثاني: في هذا الفصل سوف ندرس الإمكانات والعوائق الطبيعية، البشرية وكذا الفلاحية للولاية من خلال ثلاث مباحث:

المبحث الأول: دراسة الخصائص الطبيعة لولاية قسنطينة

المبحث الثاني :الدراسة البشرية للولاية

المبحث الثالث : دراسة تشخيصية لوضعية القطاع الفلاحي قبل تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بالولاية

الفصل الثالث : ومنخلاله نتطرق إلى دراسة تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في ولاية قسنطينة ويتكون من ثلاث مباحث:

المبحث الأول : ويتم من خلاله دراسة تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

المبحث الثاني : ندرس إنجازات ونتائج تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

المبحث الثالث : نماذج دراسة للتطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بالولاية

الفصل الرابع : وفيه يتم الانتقال من مخطط التنمية الفلاحية إلى مخطط التنمية الريفية وهذا من خلال مبحثين:

المبحث الأول : نتطرق فيه إلى التعريف بمخطط التنمية الريفية

المبحث الثاني : دراسة تطبيق التنمية الريفية في ولاية قسنطينة

*النتائج التي تحصل عليها الباحث :

-تكفل المخطط الوطني لتنمية الفلاحية بجزء فقط من فلاحي ولاية قسنطينة، ولهذا يتبين أن الوسط الريفي يحتاج إلى تكفل أوسع وضرورة وضع استراتيجية للتكفل به بوضع مشاريع جوارية للتنمية الريفية.

- ويبقى تقييم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في وسط الحبوب صعب جدا لأن هناك عناصر تتدخل وتتحكم في الإنتاج مثل: المناخ.

- المدة الزمنية قليلة ثلاث سنوات لابد من انتظار مدة طويلة خاصة المشاريع طويلة المدى

- الوصول الى نتائج مقبولة رغم قلة العتاد، وأحسن نتيجة هو توصل الفلاح إلى إستثمار المال و المجهود وتنظيم الوقت والأشغال إتباع المسارات التقنية اللازمة لإنجاز مشاريعهم .

- لابد من مواصلة مجهودات التنمية وضبطها للسماح للفلاح بتقوية علاقته مع المجال.

- إن الغاية من الدعم بهذه النسب المرتفعة هو رفع الإنتاج وتحسين الإنتاجية بالمستثمرة، لتمكين المستثمر من تحقيق فائض ما ليكون منه رأسمال يمكنه من التمويل الذاتي، ليواصل العمل بإحترام المسار التقني لتكثيف الحبوب وكذا في المجالات الأخرى الذي يجرى تدريبه عليها لعدة سنوات، ولكن السؤال الذي يطرح هو :هل الفلاح ينظر الى هذا المخطط من نفسا لزاوية ويريد تحقيق نفس الأهداف التي ترمي إليها الدولة

الدراسة الرابعة : دراسة أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية للطالبة :

فوزية غربي[34] تحت اشراف :**د .عبدالله بعطوش** لسنة 2007 / 2008 بجامعة قسنطينة

تحت عنوان : الزراعة الجزائرية بين الإكتفاء و التبعية.

*المقدمة العامة :

لقد ركز الباحث عن واقع القطاع الزراعي بالوقوف على حقيقة الإنتاج والإنتاجية بالنسبة لمجموعات بعض السلع الغذائية ذات الاستهلاك الواسع، وفي مرحلة تاريخية تحددت ابتداء من تسعينيات القرن الماضي، على اعتبارأنها بداية مرحلة جديدة عرفت تحولات مست القطاع الزراعي بصورة مباشرة، فأثرت على مقدراته الإنتاجية، والتي تميزت بالتذبذ في غالب الأحيان؛ نظرا لعدة عوائق ومشاكل، بحيث أصبح **التساؤل عن حالة الزراعة الجزائرية وتحديد موقعها بين حالتي الاكتفاء والتبعية؟**

*الإشكالية الرئيسية :

هل الزراعة الجزائرية قادرة علي تحقيق الإكتفاء الذاتي النسبي في المواد ذات الإستهلاك الواسع بما يضمن لها إستقلال اقتصادي؟.

التساؤلات الفرعية التي أضافها الباحث حتي تدعم الإشكالية الرئيسية و جاءت كالآتي :

1.هل معدل إنتاج بعض المحاصيل الزراعية (نباتية، وحيوانية) يحقق مستوى من الأمن الغذائي للسكان ويضمن استقلالية اقتصادية للدولة؟

2.هل السياسة الزراعية المتبعة تراعي تحقيق تنمية زراعية مستدامة؟ وذلك من حيث أبعادها :الاقتصادية والاجتماعية و البيئية ؟ بما يجنب الدولة التبعية الاقتصادية في الحاضر والمستقبل.

*أهداف الدراسة :

يهدف هذا البحث إلى تشخيص وضعية الإنتاج الزراعي في المجال الغذائي لفترة زمنية محددة(ابتداءا من مطلع تسعينيات القرن الماضي و إلى غاية منتصف العقد الأول من هذاالقرن) ومدى قدرته على

[34]فوزية غربي, الزراعة الجزائرية بين الإكتفاء و التبعية,أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد,جامعة منتوري قسنطينة,2007 / 2008 .

تحقيق الأمن الغذائي ومن ثم مدى إمكانية الخروج من الحلقة المفرغة للتبعية الغذائية التي تؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية.

*منهجية المتبعة :

حاول الباحث إبراز أهمية الزراعة في التنمية الإقتصادية لتحقيق الأمن الغدائي فتم تقسيم بحثه إلي ستة فصول وهي كالتالي :

الفصل الأول :أهمية الزراعة في التنمية الإقتصادية

حيث أبرز الباحث في هذا الفصل أهمية الزراعة في التنمية الإق بالدول النامية وعن أهميتها في رفع الإقتصاد الجزائري وأسباب تخلف القطاع الزراعي في الدول النامية وسبل تطويرها.

الفصل الثاني :السياسة الزراعية في دول النامية في الجزائر.

هنا تكلم عن أهمية السياسة الزراعية وعن مضامنها وأهدافها وعن السياسة الزراعية في الجزائر وأهم السياسات مند مطلع التسعينات.

الفصل الثالث :واقع الإنتاج الزراعي الحيواني في الجزائر.

حيث أبرز الباحث في هذا الفصل تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية للحبوب والبقوليات والخضر والفواكه.

الفصل الرابع :واقع الإنتاج الزراعي الحيواني في الجزائر.

حيث لخص الباحث في هذا الفصل عن تطور انتاج اللحوم الحمراء والبيضاء والثروة السمكية وإنتاج البيض الذي يعتبر غداء المواطن البسيط.

الفصل الخامس :التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية الغدائية.

في هذا الفصل قدم الباحث لمحة عن التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية و الفجوة الغدائية و معدل الإكتفاءالذاتي والتجارة الخارجية في الجزائر.

الفصل السادس :المشاكل والعوائق في الجزائر.

برز الباحث مشاكل و العوائق التي تتعلق بالموارد الأرضية الطبيعية والعوائق التكنلوجية والمواد البشرية و المادية وخدماتها بالمشاكل والعوائق العامة.

*النتائج التي توصل لها الباحث :

- الانطلاق المتأخر للمواسم الزراعية وذلك نظرا لاعتبارات غير موضوعية كعدم توفر الكميات اللازمة من البذور أو قلة العتاد الفلاحي اللازم للحرث .زد على ذلك انتظار هطول الأمطار.

- اعتماد على نوعية رديئة للبذور،إذ غالبا ما تستورد بذو رنوعيتها رديئة أو تكون قد انتهت صلاحيتها، مما يعني حصاد متدني الكمية ورديء النوعية.

- الظروف المناخية غيرالمواتية حيث تعزى الإنتاجية لحالات الجفاف أومستوى هطول الأمطار السائد خلال الموسم الزراعي، بالرغم من الإمكانيات المائية الممكنة و غيرالمستغلة.

- طول موسم الحصاد فبعد الانطلاقة المحتشمة والتي تستمر لمدة طويلة، وذلك نتيجة لاستعمال عتاد وآلات غيركافية من حيث العدد وفي الغالب يكون قديما يحتاج إلى صيانة خاصة ولعل الكثير من حرائق حقول المحاصيل الزراعية أثناء هذه العملية يعود إلى تلف تقني أوخلل ميكانيكي في آلات الحصاد.

- مجموعات متناقصة الإنتاج : من الواضح أن خاصية التراجع المستمر ليست واردة وربما تكون قد سجلت في فترة زمنية محددة بالنسبة للكروم

- مجموعات مستقرة الإنتاج :من خلال متابعة وتيرة الإنتاج النباتي والحيواني تبين للباحث وجود سلعتين مستقرتين نوعا ما، ويتعلق الأمر بإنتاج كل من اللحوم البيضاء والبيض.
- مجموعات متزايدة الإنتاج : تم تسجيل تزايد خلال موسم أو موسمين، فما يثبت تراجع وأحيانا يتقهقر، وبالتالي فالتزايد النسبي المنتظم غير وارد ما عدا فيما يتعلق بالحمضيات والتمور، وبتحفظ.
- مجموعات متذبذبة الإنتاج : وهذه الحالة هي التي تطبع إنتاج وإنتاجية أغلب المحاصيل الغذائية وبخاصة ذات الاستهلاك الواسع والتي يمكن اعتبارها سلعا إستراتيجية ذات علاقة كبيرة بالأمن الغذائي . وتأتي في مقدمتها الحبوب والبقول والحليب.....الخ.

دراسة الخامسة :

هي عبارة عن مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستار في العلوم الاقتصادية من إعداد الطالب:[35]مسعي سمير تحت إشراف : دكتور لخضر ديلمي . جامعة قسنطينة لسنة 2008/2007 تحت عنوان : "تسعيرالقروض المصرفية و دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية"

[35]مسعي سمير,"تسعيرالقروض المصرفية و دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية",مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستار في العلوم الاقتصادية,جامعة قسنطينة,2008/2007.

الإشكالية المطروحة :

إن تحديد سعر مناسب للقروض المصرفية يعبر عن حقيقة التكاليف المصرفية عليها و يكون في ذات الوقت أداة فعالية لمواجهة المنافسة يعد إشكالا حقيقيا تواجهه البنوك التجارية, فكيف يمكن تشكيل مثل هاذا السعر؟

***أهداف الدراسة :**

تهدف الدراسة إلى :

- تباين مختلف الجهات المسؤولة عن رسم السياسة السعرية في البنك
- معرفة أهم العوامل التي تاخد في الحسبان عند تحديد الأسعار القروض المصرفية
- توضيح آلية تسعير البنوك الجزائرية لقروضها الممنوحة.

المناهج المتبعة :

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي للإجابة على الإشكالية و بالإضافة إلى منهج تاريخي حيث تناول الباحث المسار التاريخي لتطور أسعار الفائدة لدى البنك.

المنهجية المتبعة :

قام الباحث بمعالجة بحثه بتقسيمه إلى 03 فصول

الفصل 01 : دور الخزينة الداخلية للبنك في تسعير القروض.

يهدف هدا الفصل إلى التعرف على دور التسعير في تكوين نتيجة البنك و كدا مختلف الجهات الوظيفة المسؤولة عن تحديده.

الفصل02 : تكلفة القروض المصرفية

يبرز الباحث في هذا الفصل إلى الدراسة التحليلية لمختلف العناصر المكونة لتكلفة القروض.

الفصل 03 : دراسة بنك الفلاحة و التنمية الريفية "BADR"

قام الباحث بالدراسة الميدانية لأحد البنوك الفلاحية BADR و حساب تكلفة التسهيلات الائتمانية التي يقدمها .

النتائج التي تحصل عليها الباحث :

1) النتائج المتعلقة بالجانب النظري.

- تعتبر وظيفة ادر الأصول و الخصوم "ALM" أحد الوظائف الهامة لتوجيه القرارات المستقبلية
- تلعب الخزينة الداخلية دورا رئيسيا في نشاط البنك , يمكن لها توجيه الأسعار , تحديد شروط تدفق الأصول .
- تعتبر المخاطر المالية عنصرا ملازما لنشاط البنك , و لا يمكن التخلي عنها بأي شكل من الأشكال.

2) نتائج متعلقة بالجانب التطبيقي.

- تعتبر ودائع الأفراد من أهم موارد بنك الفلاحة و التنمية الريفية على الرغم من ارتفاع تكلفتها وعلى الرغم من تعميم شبكة الإعلام الآلي في كافة وكالات بنك الفلاحة إلا أن تكلفة الأجور لا تزال مرتفعة و منه نستنتج انه مهما بلغت عصرنة البنك و تطوره يبقى العنصر البشري هو الأساس في تقديم الخدمة المصرفية

الدراسة السادسة: دراسة أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص اقتصاد و التسيير عمومي للطالب : زاوي بومدين[36] تحت اشراف : د/مختاري فيصل لسنة 2016/2015 بجامعة مصطفي إسطمبولي معسكر تحت عنوان التمويل البنكي الدعم و التنمية القطاع الفلاحي في الجزائر (مقاربة كمية).

*في المقدمة العامة أكد الباحث على مدي نجاح السياسات التمويلية للقطاع الفلاحي مع إبراز دور النظام المصرفي الذي يقوم بمنح أنواع مختلف من القروض وأهمية التدخل الدولة عبر التخصيص أشكال متنوعة من الدعم وهذا من أجل وصول الدولة إلي اكتفائها الذاتي وعلي هذا الأساس تم طرح بعض التساؤلات.

*الإشكالية رئيسية المطروحة من طرف الطالب

كيف يؤثر التمويل البنكي من جهة و الدعم الحكومي من جهة ثانية علي انتاج القطاع الفلاحي؟

*تتفرع من هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي كالآتي :

هل نجحت سياسة الدعم التي تبنتها الدولة في رفع من معدلات نمو القطاع الفلاحي؟

هل يحتاج القطاع الفلاحي في الجزائر إلي الدعم أو التمويل؟

*أهداف الدراسة :

- تشخيص مدي نجاح السياسات التمويلية للقطاع الفلاحي.

- محاولة الوصول إلي مدي قدرة الدولة علي تحقيق إكتفاءها الذاتي والحفاظ علي أمنها الغذائي.

معرفة مدي تأثير كل من القروض البنكية والدعم الحكومي علي إنتاج القطاع الفلاحي و ترقية هذا القطاع.

*منهجية المتبعة :

حاول الباحث ابراز العوامل مهمة التي تأثرفي القطاع الفلاحي وأساليب التمويلية وعليه تم تقسيم بحته إلي أربعة فصول :

[36] زاوي بومدين, التمويل البنكي الدعم و التنمية القطاع الفلاحي في الجزائر (مقاربة كمية),أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص اقتصاد و التسيير, جامعة مصطفي إسطمبولي معسكر, 2016/2015.

الفصل الأول : إبراز دور وأهمية القطاع الفلاحي في دفع عجلة النموالإقتصادي,هذا باستخدام العديد من السياسات الفلاحية المختلفة بالختلاف مجموعة من العوامل السياسية.

الفصل الثاني : تم تخصيصه إلي عرض المصادر تمويل الفلاحي اذا قام الباحث بدراسة مدي ملائمة تلك المصادر عبر إبراز دور الخدمات البنكية في تمويل وإنعاش القطاع الفلاحي و المساهمة في الدعم الحكومي.

الفصل الثالث : دراسة حالة قطاع الفلاحي في الجزائر اذا تعرض الباحث إلي أهم المراحل التي مرت بها السياسات الفلاحية في الجزائر مند الإستقلال إلي يومنا هذا.

الفصل الرابع : دراسة التي تجمع بين العناصر تمويل القطاع الفلاحي و مستوى الإنتاج المحقق في عينة من ولايات الوطن (15 ولاية) وركز الباحث علي الجهة الغربية من الوطن.

*النتائج التي توصل لها الباحث :

فتبين للباحث أن معدل نمو القطاع الفلاحي في إرتفاع لكن بمعدلات ضعيفة مقارنة بدعم الفلاحي و اللتمويل البنكي مقدم فتوصلت دراسة إلي وجود علاقة ايجابية بين كل المتغيرات المستقلة(القروض قصيرة والمتوسطة الأجل ودعم الحكومي) و المتغير التابع (انتاج القطاع الفلاحي) , هذا ما جعلنا نتحفظ علي مستوي نجاح السياسات التمويلية للقطاع الفلاحي المنتهجة من قبل سياسات تجديد الفلاحي والريفي وانعاش الإستتمار الفلاحي.

الدراسة السابعة : دراسة أطروحة ماجستار في إقتصاد التنمية من إعداد الطالب :[37]سايح بوزيد تحت إشراف : د/شعيب بغداد لسنة 2007/2006 تحت عنوان تأهيل القطاع الزراعي الجزائري في ظل المتغيرات الإقتصادية العالمية.

*فقد قام الباحث بمجموعة من التساؤلات فوضع إشكالية رئيسية و الإشكاليات الفرعية.

الإشكالية الرئيسية : ماهي آثار المتغيرات الإقتصادية العالمية علي استراتيجية الزراعية في الجزائر؟ وإلي أي مدي استطاعت الإصلاحات التي مست القطاع الزراعي لتحقيق الأهداف الموجودة؟ وماهي الإجراءات و التدابير المتبنات للرفع من آداء القطاع وتأهيله لمواجهة التحديات الراهنة

*أهداف البحث

- محاولة دعم تحقيق الأمن الغذائي الذي يعتبر هدفها رئيسيا ضمن إستراتيجية التنمية الزراعية و ما يحققه من مكاسب للدولة و خاصة للإستقلال الإقتصادي و القضاء علي التبعية

[37] سايح بوزيد, تأهيل القطاع الزراعي الجزائري في ظل المتغيرات الإقتصادية العالمية, أطروحة ماجستار في إقتصاد التنمية, جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان , 2007/2006.

- الإستعداد لمرحلة ما بعد البترول و الغاز بمسهامة القطاع الفلاحي في ترقية و تنمية الصادرات خارج المحروقات و البحث عن بدائل إستراتيجية للطاقة الغير المتجددة يعد مطلبا ضروريا تستدعيه التنمية الاقتصادية المستدامة.
- الإهتمام بالنشاط الزراعي والعمل على إدخال الطرق الحديثة في تطويره .
- إبراز الدور الذي يلعبه الاقتصاد الزراعي و التنمية الاقتصادية.

*اتبع الباحث المنهج التحليلي وهذا بالإعتماد على عرض وتحليل الواقع الإقتصادي أما بنسبة للجانب النظري إستعمل المنهج الوصفي الإحصائي لدراسة الجداول والبيانات الإحصائية الزراعية المتاحة حول الإقتصاد الزراعي الجزائري.

قام الباحث بتقسيم بحثه إلي خمسة فصول وهي كالآتي :

الفصل الأول : التنمية الإقتصادية الزراعية لمعالجتها من خلال الأهداف السياسية الزراعية.

الفصل الثاني : ركز الباحث في التحليل على أثر المتغيرات الإقتصادية العالمية وتحليل بعض القضايا الراهنة في مستقبل التنمية الزراعية.

الفصل الثالث : واقع الزراعة في التنمية الإقتصادية الجزائرية حيث اعتمد الباحث على تحليل التطور التاريخي للتنمية الزراعية من فترة الاستعمار إلى ما قبل الإصلاحات .

الفصل الرابع : استعرض في هذا الفصل متطلبات إصلاح القطاع الزراعي في ظل التحولات الإقتصادية الحالية حيث بين أهمية وضرورة إرشادات البحث الفلاحي.

الفصل الخامس : يوضح الباحث تحديات النظام العالمي الجديد وأثرها علي انعاش القطاع الزراعي الجزائري وفق سياسات الفلاحية تدعيمية.

*وفي الأخير حرص الباحث علي اختتام بحثه بتوصيات يرى أنها ضرورية لتغير مكانة القطاع الزراعي ضمن استراتيجيات التنمية الإقتصادية لأنه يساهم بدرجة كبيرة وهامة في توفير الدخل و الغذاء لجلب السكان وهو يعتبر المصدر الوحيد الذي يقلص من الأزمة الغذائية ويوفر الأمن الغذائي.

*النتائج المتحصل عليها و هي كالآتي :

- ✓ لايمكن أن تنجح التنمية الإقتصادية الا في ظل خطط تعتمد على العوامل الذاتية الموجودة فيها و تسمح بالاستغلال الجيد للموارد المتاحة.
- ✓ لا تقوم التنمية الزراعية دون توفر عناصرها الأساسية ،طبيعية،البشرية و الرأسمالية وحتي تساهم هذه العناصر بفعالية يجب تنميتها واستغلالها باستمرار.
- ✓ فعالية التنمية الزراعية تكون من خلال السياسات الزراعية الهادفة إلى تحسين الانتاجية الزراعية.

- ✓ إن ما يميز القطاع الزراعي في الدول النامية من تدني المستويات المعيشية و انخفاض الإنتاجية بالاضافة إلي ضعف مساهمة هذه الدول في التجارة العالمية.
- ✓ التغيرات التي يشهدها العالم حاليا ،من إصلاحات إقتصادية ومؤسستية إلي تكيف القطاع الزراعي وإحداثث تغيرات هيكلية بغرض تحسين المؤشرات وتحرير التجارة الخارجية.

*الدراسة الثامنة :وعنوانها"**الزراعة والغذاء في مصر** "الواقع و سيناريوهات بديلة حتى عام 2020 ،من إعداد[38] : محمود منصور عبدالفتاح ،و نصر محمد القزاز،و باسم سليمان. فياض، وقد أشرف على البحث منتدى العالم الثالث في إطار مشروع مصر2020 وذلك سنة . 2001 وقد اشتملت الدراسة على أربعة فصول وهي:

1. المقومات الموردية للإنتاج الزراعي.
2. التركيب المحصولي و الإنتاج الزراعي.
3. 1996 الاستهلاك الغذائي في الفترة 1980.

4. الصورة العامة للزراعة والغذاء في بعض السيناريوهات البديلة.

وقد كان الهدف من هذه الدراسة هو تقديم صورة مستقبلية للقطاع الزراعة والغذاء عام 2020 ،في ظل فروض محددة تمت صياغتها في شكل سيناريوهات مستقبلية بديلة. وتتلخص هذه السيناريوهات في ثلاثة احتمالات ،هي السيناريو المرجعي ،سيناريو الاشتراكية الجديدة و سيناريو الرأسمالية الجديدة .

وقد وجد فريق البحث أنه فيما يتعلق بقطاع الزراعة فإن هذه السيناريوهات الثلاثة يمكن أن تعكس جميع التطورات الحاسمة التي يمكن أن يتعرض لها المجتمع خلال فترة الاستشراف ،وأن أي تغييرات تتعلق بسيناريوهات أخرى غير هذه المشار إليها ربما تمس فقط البنية الفوقية للمجتمع بدرجة أو بأخرى ، دونما تأثير محسوس على النشاط الزراعي.

وقد ناقشت الدراسة السيناريوهات الثلاثة يمكن أن تعكس جميع التطورات الحاسمة التي يمكن أن يتعرض لها المجتمع خلال فترة الاستشراف ،و أن أي تغييرات تتعلق بسيناريوهات أخرى غير هذه المشار إليها ربما تمس فقط البنية الفوقية للمجتمع بدرجة أو بأخرى ،دونما تأثير محسوس على النشاط الزراعي.

،ومرد ذلك هو الاعتماد على دور الدولة الحيوي في تسيير القطاع واعتماد الآليات المتبعة هي الأكثر ملاءمة وعقلانية لقطاع الزراعة في ظل الظروف التي تعرفها مصر.

[38] محمود منصور عبدالفتاح، و نصر محمد القزاز،و باسم سليمان. فياض ، **"الزراعة و الغذاء في مصر"**، وقد أشرف على البحث منتدى العالم الثالث في إطار مشروع مصر2020 وذلك سنة. 2001

وتفيدنا هذه الدراسة في الجانب المنهجي الاستشرافي المعتمد ،وإجراءاته التطبيقي في التعامل مع المعطيات الإحصائية بغرض بناء تصور مستقبلي يكون الأكثر نجاعة من بين مجموعة من السيناريوهات.

الدراسة التاسعة:

أطروحة نيل شهادة دكتورا تحت عنوان الفلاحة،الدعم و النمو الاقتصادي في الجزائر من إعداد الباحث: مولاي علي هواري[39] من جامعة بسكرة للسنة الجامعية 2015-2016

من خلال الإشكالية المطروحة : مقابل التكلفة المالية الناتجة عن دعم الدولة للقطاع الفلاحي ما هو أثر دعم الدولة للقطاع الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2014

يهدف البحث إلى تبيان أثر الإعانات المالية و المساعدات على القطاع الفلاحي كونها جاءت متضاربة من خلال الاعتماد على الاقتصاد القياسي في تحديد العلاقة الموجودة بين دعم الدولة و متغيرات القطاع الفلاحي و النمو الاقتصادي في شكل تكامل مشترك

النتائج المتحصل عليها و هي كالآتي :

هناك أثر سلبي للعلاقة الموجودة بين سياسة الدعم المباشر للإنتاج الفلاحي و المنتجين على النمو الاقتصادي ، في حين الدعم الكلي للإنتاج الفلاحي يؤثر إيجابا في القطاع الفلاحي

.

الدراسة العاشرة:

*** أطروحة نيل شهادة دكتوراه بعنوان "دور الاستثمار الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي العربي"** من إعداد الباحث : عائشة بوتلجة للسنة الجامعية 2015-2016 بجامعة شلف للعلوم الاقتصادية[40].

من خلال الإشكالية "في ظل تفاقم مشكل الأمن الغذائي في الدول العربية من جهة، وتفاقم نوبات ارتفاع أسعار الغذاء في الأسواق العالمية من جهة أخرى. ما هي الإمكانات المتاحة

[39] مولاي علي هواري،الفلاحة،الدعم والنمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة نيل شهادة دكتورا ،من جامعة بسكرة للسنة الجامعية 2015-2016

[40] عائشة بوتلجة، أطروحة نيل شهادة دكتوراه بعنوان "دور الاستثمار الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي العربي" ، بجامعة شلف للعلوم الاقتصادية ،لسنة 2015-2016

للاستثمار الزراعي في هذه الدول، كسبيل يمكن الاعتماد عليه لتوفير الغذاء الكافي و تحقيق الأمن الغذائي و ما هي السبل الممكنة لذلك؟

تهدف الدراسة إلى إبراز أهمية الزراعة في توفير الغذاء و المساهمة في الدخل الكلي للاقتصاد ، تحليل و تشخيص الفجوة الغذائية في سبيل تحقيق الأمن الغذائي فيظل الاستثمارات الزراعية المحلية و البينية.

النتائج:

التباين الموجود بين الدول العربية من حيث الثروات و الموارد قد يسمح بالكامل و تنويع الاستثمار نحو تغطية الفجوة الغذائية العزوف في العمل الفلاحي راجع لضعف الإرادة الحكومية في خلق الاستثمار الفلاحي، والذي يزيد من ضعف المناخ الاستثماري لتلبية الاحتياجات الغذائية.

2. ملخص لأهم الدراسات السابقة في جدول رقم (1-2) .

إسم المؤلف	عنوان الدراسة	نوع الدراسة	الهدف	سنة الدراسة	الإشكالية	مضمون وأهم نتائج الدراسة
بودلال علي	**القطاع الفلاحي الحكومي و المشاكل المالية**	**أطروحة ماجستالر**		**2000**	**كيفية النهوض بالقطاع الفلاحي الحكومي لتوفير الأمن الغذائي؟.**	أشار الباحث إلي تقديم مجموعة من الإقتراحات لتطوير التمويل الفلاحي و تكيفه مع الواقع الجزائر يتضح أن سياسة التمويل الفلاحي التي تم تطبيقها معقدة وتنعدم للمرونة. أضف إلي ذلك مركزية القرار إنعكس عنه هجرة للقطاع ومن تم كان لابد من اصلاح البنيوي والتحتي للهياكل الفلاحية القاعدية من وسائل الإنتاج و الساسة تمويلية فعالة.
ابن ناصر عيسى	مشكلة الغذاء في الجزائر	أطروحة دكتوراه	يهدف هذا البحث إلى عرض مشكلة الغذاء في الجزائر وتحديد أسبابها و طريقة معالجتها قصد إقتراح حلول للمشكلة حسب وجهة نظر الباحث.	2005	ماهي طبيعة المشكلة الغذائية في الجزائر؟ وماهي أسبابها؟ وكيف يمكن معالجتها؟	- إن تاريخ الإنسانية مليء بحوادث المجاعات التي كانت تصيب دولا، أو مناطق أكثر تحسسا وتأثرا بسنوات الجفاف .ولكن الجوع وأزمة الغذاء (الفجوة التغذوية) استفحلت في العقود الأخيرة ،حيث أصبحت ظاهرة عامة ،ومستمرة تعاني منها دول كثيرة ،وأعداد هائلة من السكان ،وتؤذي بحياة الكثيرين ، خاصة الأطفال. - تعاني أغلب الدول النامية، وخاصة الغربية من مشكلة غذائية (فجوةغذائية) حادة. -تواجه الجزائر في الوقت الراهن مشكلة غذائية حادة تتحدد ملامحها في تزايد

					الاعتماد على الخارج في تغطية الاحتياجات الغذائية الكلية بسبب قصور الإنتاج الزراعي الوطني عن مواجهة تطور الاستهلاك الغذائي للسكان. -اتصف الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني في الجزائر بصفة عامة، و محاصيل البقول الجافة والحبوب على وجه الخصوص بالتذبذ بمن سنة لأخرى. -عرفت واردات الجزائر من المواد الغذائية تطورا كبيرا ومستمرا من حيث الكمية والقيمة بسبب ثبات أو انخفاض الإنتاج الزراعي منجهة ، وارتفاع الطلب على المواد الغذائية بفعل الزيادة السكانية وتحسن متوسط الدخل الفردي خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات منجهة أخرى. -تعود المشكلة الغذائية في الجزائر بدرجة أساسية إلى قصور الإنتاج الزراعي الوطني عن مواجهة تطور الاستهلاك الغذائي للسكان ، ومن ثم فإن مسببات هذه المشكلة ترجع إلى العوائق التي يواجهها الإنتاج الزراعي، وكذلك الأسباب التي تؤدي إلى ارتفاع الطلب على الغذاء
سايح بوزيد	تأهيل القطاع الزراعي الجزائري في	ماجستار في إقتصاد	- محاولة دعم تحقيق الأمن الغذائي الذي	2007	ماهي آثار المتغيرات الإقتصادية	- يمكن لا أن تنجح التنمية الإقتصادية

	ظل المتغيرات الإقتصادية العالمية.	التنمية	يعتبر هدفها رئيسيا ضمن إستراتيجية التنمية الزراعية - الإهتمام بالنشاط الزراعي والعمل علي إدخال الطرق الحديثة في التطويره		العالمية علي استراتيجية الزراعية في الجزائر؟	الا في ظل خطط تعتمد علي العومل الذاتية الموجودة فيهاو تسمح الإستغلال الجيد للموارد المتاحة. - لا تقوم التنمية الزراعية دون توفر عناصرها الأساسية ,طبيعية ,البشرية و الرأسمالية وحتي تساهم هذه العناصر بفعالية يجب تنميتها واستغلالها بستمرار ✓ - فعالية التنمية الزراعية تكون من خلال السياسات الزراعية الهادفة إلي تحسين الانتاجية الزراعية.
زاوي بومدين	التمويل البنكي الدعم و التنمية القطاع الفلاحي في الجزائر (مقاربة كمية).	الدكتوراه	- نجاح السياسات التمويلية للقطاع الفلاحي. - مدي قدرة الدولة علي تحقيق إكتفاءها الذاتي والحفاظ علي أمنها الغذائي. - معرفة مدي تأثير كل من القروض البنكية والدعم الحكومي علي إنتاج القطاع الفلاحي و ترقية هذا القطاع.	2016	كيف يؤثر التمويل البنكي من جهة و الدعم الحكومي من جهة ثانية علي انتاج القطاع الفلاحي؟	فتبين للباحث أن معدل نمو القطاع الفلاحل في إرتفاع لكن بمعدلات ضعيفة مقارنة بدعم الفلاحي و اللتمويل البنكي مقدم فتوصلت دراسة إلي وجود علاقة ايجابية بين كل المتغيرات المستقلة (القروض قصيرة والمتوسطة الأجل ودعم الحكومي) و المتغير التابع (انتاج القطاع الفلاحي) , هذا ما جعلنا نتحفظ علي مستوي نجاح السياسات التمويلية للقطاع الفلاحي المنتهجة من قبل سياسات تجديد الفلاحي والريفي وانعاش الإستتمار الفلاحي.

فوزية غربي	الزراعة الجزائرية بين الإكتفاء و التبعية.	لدكتوراه	تشخيص وضعية الإنتاج الزراعي في مجال الغذاء لفترة زمنية محددة(ابتداء من مطلع تسعينيات القرن الماضي وإلى غاية منتصف العقد الأول من هذا القرن) ومدى قدرته على تحقيق الأمن الغذائي ومن ثم مدى إمكانية الخروج من الحلقة المفرغة للتبعية الغذائية التي تؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية.	2008	هل الزراعة الجزائرية قادرة علي تحقيق الإكتفاء الذاتي النسبي في المواد ذات الإستهلاك الواسع بما يضمن لها إستقلالا اقتصاديا؟.	-الانطلاق المتأخر للمواسم الزراعية وذلك نظرا لاعتبارات غير موضوعية كعدم توفر الكميات اللازمة من البذور أو قلة العتاد الفلاحي اللازم للحرث. -اعتماد على نوعية رديئة للبذور -مجموعات متناقصة الإنتاج -مجموعات مستقرة الإنتاج -مجموعات متزايدة الإنتاج -مجموعات متذبذبة الإنتاج -طول موسم الحصاد فبعد الانطلاقة المحتشمة والتي تستمر لمدة طويلة -طول موسم الحصاد فبعد الانطلاقة المحتشمة والتي تستمر لمدة طويلة
مسعي سمير	تسعيرالقروض المصرفية و دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية	ماجستار	تباين مختلف الجهات المسؤولة عن رسم السياسةالسعرية في البنك. -معرفة أهم العوامل التي تأخذ في الحسبان عند تجديد الأسعار القروض المصرفية. -توضيح آلية تسعير البنوك	2008	إن تحديد سعر مناسب للقروض المصرفية يعبر عن حقيقة التكاليف المصرفية عليها و يكون في ذات الوقت أداة فعالية لمواجهة المنافسة يعد إشكالا حقيقيا تواجهه البنوك التجارية, فكيف يمكن تشكيل مثل هاذا السعر؟	-تعتبر ودائع الأفراد من أهم موارد بنك الفلاحة والتنمية الريفية على الرغم من ارتفاع تكلفتها -تعتبر وظيفة إدارة الأصول والخصوم "ALM"احد الوظائف الهامة لتوجيه القرارات المستقبلية -تلعب الخزينة الداخلية دورا رئيسيا في نشاط البنك , يمكن لها توجيه الأسعار , تحديد شروط تدفق الأصول .

			الجزائرية لقروضها الممنوحة			-تعتبر المخاطر المالية عنصرا ملازما لنشاط البنك , و لايمكن التخلي عنها بأي شكل من الأشكال.
سلطانة كتفي	تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2005)في ولاية قسنطينة :تقييم ونتائج	ماجستار	الهدف من هذه الدراسة هو دراسة تطبيق ونتائج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ،ومامدى فعاليته على القطاع الفلاحي بصفة خاصة والمجتمع الريفي بصفة عامة.	2006	-هل هذا المخطط له فعالية لتجاوز الأزمة التي يعيشها القطاع ، وبالتالي تغيير الواقع الفلاحي الحالي؟ -هل الشروع في تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية يعتبر أداة حاسمة في عملية عصرنة فلاحتنا وتحسين أدائها لمواجهة التحديات التي تنتظرها؟	-تكفل المخطط الوطني لتنمية الفلاحية بجزء فقط من فلاحي ولاية قسنطينة، و لهذا يتبين أن الوسط الريفي يحتاج إلى تكفل أوسع وضرورة وضع استراتيجية للتكفل به بوضع مشاريع جوارية للتنمية الريفية. -و يبقى تقييم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في وسط الحبوب صعب جدا لأن هناك عناصرتتدخل وتتحكم في الإنتاج مثل االمناخ. -المدة الزمنية قليلة ثلاث سنوات لابد من انتظار مدة طويلة خاصة المشاريع طويلة المدى -إن الغاية من الدعم بهذه النسب المرتفعة هو رفع الإنتاج وتحسين الإنتاجية بالمستثمرة
محمود منصور عبد الفتاح، ونصر محمد القزاز، وباسم سليمان. فياض	"الزراعة والغذاء في مصر"	منتدى العالم الثالث في إطار مشروع مصر 2020	هو تقديم صورة مستقبلية للقطاع الزراعة والغذاء عام 2020.	2001		- السيناريوهات الثلاثة يمكن أن تعكس جميع التطورات الحاسمة التي يمكن أن يتعرض لها المجتمع خلال فترة الاستشراف، وأن أي تغييرات تتعلق بسيناريوهات أخرى غير

						هذه المشار إليها ربما تمس فقط البنية الفوقية للمجتمع بدرجة أو بأخرى، دونما تأثير محسوس على النشاط الزراعي. - السيناريوهات الثلاثة يمكن أن تعكس جميع التطورات الحاسمة التي يمكن أن يتعرض لها المجتمع خلال فترة الاستشراف، و أن أي تغييرات تتعلق بسيناريوهات أخرى غير هذه المشار إليها ربما تمس فقط البنية الفوقية للمجتمع بدرجة أو بأخرى، دونما تأثير محسوس على النشاط الزراعي.

خاتمة الفصل الثاني :

إن الدراسات السابقة التي تم اعدادها كانت متعددة ومتنوعة ومن مستويات مختلفة (دكتوراه .ماجستار . مقالات. بحوث. مداخلات) بين محلية و أجنبية وقد اختلفت النتائج المتحصل عليها بدلالة اشكالية معالجة والادوات المستعملة والدراسات التطبيقية المعدة فكل هذه البحوث سهلت علينا ولوج لإعداد مذكرة التخرج حيث أنارة لنا منهجية البحث وكيفية الاعتماد على مختلف القضايا المعالجة في هذه الدراسات والاستفادة منها في اعداد بحثنا المتوقع من حيث المنهجية وتقسيم البحوث والفصول واعداد المقدمة والخاتمة وكذا الدراسة الميدانية التي تمثل بحق العمود الفقري لكل بحث علمي.

لقد مكنتنا هذه الدراسات من فهم الموضوع بشكل اعمق وقدمت لنا افاق جديدة لفهم الموضوع المعالج في اشكاليتنا كون هذه الدراسات من مستويات واعمق . فكانت بمثابة خريطة طريق سهلت علينا مهمة البحث و يسرت لنا فهم قضايا كانت مستعصية علينا قبل الاطلاع على مضمون هذه الدراسات .

الفصل الثالث : الدراسة الميدانية.

تمهيد:

بعدما تنولنا في القسمين السابقين كل من الجانب النظري و الدراسات السابقة التي اهتمت بالبحث بدراسة رضا الفلاحين على الخدمات التي يقدمها بنك الفلاحة و التنمية الريفية ,سنحاول في هذا الفصل إسقاط الدراسة التطبيقية على عينة من عملاء بنك الفلاحة و التنمية الريفية لتوجيهنا لزبائنها أي الفلاحين محولين بذلك البحث عن درجة تقبل و رضا الفلاحين لخدمات بنك الفلاحة و التنمية الريفية,وقمنا بتقسيم هذا الفصل على النحو التالي :

المبحث الأول : دراسة الميدانية في البنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة –تلمسان-520

المطلب الأول :لمحة عن B.A.D.R.

ـ بنـــــك الفلاحـــــة والتنميـــــة الريفيـــــة(badr)

من أجل ضمان مكانة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بصفة دائمة، حددت مديرية البنك مجموعة معينة من التوجيهات، ويندرج ضمنها خيار إعادة التمركز الاستراتيجي للبنك وإرجاعه إلى تطلعه الأولي ألا وهو تمويل التنمية الفلاحية والريفية، وتتضح هذه الخطوط الكبرى بهذه الإستراتيجية فيما يلي:

ـ المحاور الإستراتيجية الكبرى للنشاطات.في القطاعات الإستراتيجية

❊الهدف من إعادة تمركز البنك هو التمويل ومن أولوياته تركيز الجهود على تطبيق صيغ مناسبة للتمويل وتوجيهها نحو الأنشطة التالية:

ـ قطاع الفلاحة

ـ قطاع الصيد البحري والمواد المائية

ـ تمويل برامج التنمية الريفية

يوجه بنك الفلاحة والتنمية الريفية نشاطه كذلك في مجال تمويل التنمية نحو انجاز المشاريع التي تدعمها السلطات العمومية ومن بينها:

ـ القروض الموجهة نحو تشغيل الشباب في القطاعات الإستراتيجية للبنك.

-قروض للخواص الهادفة إلى خلق نشاطات في المناطق الريفية.

ـ القروض لبناء المساكن الريفية في إطار طلب قابل للتسديد ومدعم من طرف الهيئة الوطنية للسكن (fonal)والصندوق الوطني للسكن. (cnl)

ـ القروض للمهن الحرة (الشباب الحاصل على شهادات في الطب) في المناطق الريفية.

ـ مرجعية النشاطات الاستراتيجية

❊لقد حددت محاور النشاطات التي يركز عليها البنك تمويله مستقبلا في قائمة جديدة سنكتفي بذكر البعض منها فيما يلي:

ـ الفلاحة والنشاطات التابعة لها

ـ الصيد والتربية المائية والنشاطات التابعة لها

ـ صناعة العتاد الفلاحي

ـ الصناعات الغذائية الفلاحية

ـ تسويق وتوزيع المنتوجات المرتبطة بالنشاطات الاستراتيجية

ـ تنمية العالم الريفي خاصة:

نشاطات الحرفيين الصغار

❊السكن الريفي

❊المشاريع الاقتصادية المجاورة

❊مشاريع الري الصغيرة

❊صناعة السروج والأدوات الجلدية

❊صناعة الخشب والمنتوجات الخشبية والفلين والمواد الخيزرانيةوالوزالية

وبصفة عامة كل النشاطات التي تساهم في تنمية الريف.

ـ طلبات القروض

ـ معالجة ملفات القروض

❊على البنك أن يعطي الأهمية لاستعمال الوسائل المناسبة من أجل المعالجة السريعة لعمليات القرض الخاصة بالقطاعات الإستراتيجية مع السهر على الاحترام الدقيق لقواعد التقييم والسيطرة على الأخطار. لهذا الغرض يتعين دراسة ملفات القروض التي تدخل في هذا الإطار بعناية خاصة ومعالجتها بالسرعة الملائمة على كل الهيئات المعنية احترام المهل المحددة، وهذا بالنسبة للملفات المودعة بعد التأكد من وجود كل الوثائق المطلوبة.

ـ كيفية معالجة ملفات القروض

❊مهما كان القرار في ميدان منح القرض، يجب تسليم الطلبات إلى الفرع المستضيف وهذه النقطة إلزامية، يجب كذلك فحص الوثائق المودعة بحضور مودع الملف.

يتبع قبول دراسة الملف بإفادة الاستلام المناسبة، وقد تكون هذه الوثيقة بمثابة التزام البنك بالرد في الآجال للطلب الذي أودع لدى الفرع.

ـ آجال الإجابة

ـ يكون ترتيب آجال الرد على الطلب بالتوافق مع المستويات المحددة في ميدان قدرة الالتزام

ـ قروض الاستغلال

ـ أجل الرد على طلب قرض يكون من اختصاص الوكالة / الوكالة المركزية، 20 يوما.

ـ أجل الرد على طلب قرض يكون من اختصاص الفرع / الوكالة المركزية بصفتها المسؤول الأول على الوكالات 20 يوما + 20 يوما = 40 يوما.

ـ أجل الرد على طلب قرض يكون من اختصاص المديرية / الوكالة المركزية 20 يوما 20+ يوما + 20 يوما = 60 يوما

قروض الاستثمار

-أجل الرد على طلب قرض يكون من اختصاص الوكالة/ الوكالة 30 يوما.

ـ أجل الرد على طلب قرض يكون من اختصاص الفرع / الوكالة المركزية بصفته المسؤول عن الوكالات 60 يوما.

ـ أجل الرد على طلب قرض يكون من اختصاص المديرية العامة 90 يوما.

في حالة عدم وصول الرد في الآجال المحددة الرجاء الاتصال بمديرية المتابعة والتحصيل على الأرقام التالية:

(021) 69. 88.11

(027) 88 49.69

ـ قطاع الفلاحة:

ـ قرض متصل بالصندوق الوطني للتنمية الريفية والفلاحية

ـ تحضير ملف القرض

1- قرض الاستثمار

❊الوثائق المطلوبة:

ـ طلب قرض

ـ عقد يثبت حق استغلال المساحة (عقد ملكية، أو رخصة استغلال قانونية، عقد ترخيص إداري)

ـ بطاقة مزارع مسلمة من طرف الغرفة الفلاحية

ـ الوضعية القانونية (شخصية أدبية)

ـ محضر تعيين الوكيل (شخصية أدبية)

ـ دراسة تقنية واقتصادية

ـ الحصيلة التقديرية وحسابات الاستغلال على مدى خمس سنوات

ـ فواتير شكلية / تقييم أولي

ـ أوضاع جبائية وشبه جبائية مصفية

ـ قائمة المواصفات الموقعة من طالب القرض وd.s.a

ـ قرار منح من طرف الصندوق الوطني للتنمية الريفية والفلاحية بتوقيعd.s.a

ـ شهادة عدم الاستدانة من الزملاء بما فيهم الصندوق الوطني للتعاضديات الفلاحيةc.n.m.a

2ـ قرض الاستغلال:

❊الوثائق المطلوبة[41]:

ـ طلب قرض

ـ بطاقة مزارع/ مربي مسلمة من طرف الغرفة الفلاحية

ـ نسخة طبق الأصل للسجل التجاري

ـ عقد يثبت حق استغلال المساحة، عقد ملكية أو عقد كراء، عقد ترخيص إداري

ـ الوضعية القانونية (شخصية أدبية)

ـ محضر تعيين الوكيل (شخصية أدبية)

ـ شهادة أوضاع جبائية وشبه جبائية مصفية

ـ مخطط الإنتاج التقديري

ـ مخطط التمويل التقديري

ـ شهادة عدم الاستدانة من الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية

ـ تصريح شرفي بعدم الاستدانة عند المؤسسات المالية الأخرى

ـ قرار منح القروض بتوقيعd.s.a

ـقائمة المواصفات الموقعة من طالب القرض وd.s.a

ـ وثيقة التأمين المتعددة المخاطر

ـ شروط البنك

❊نسبة الفائدة على القروض البنكية تحدد على أساس تعريفة محددة دوريا من طرف البنك. هناك كتيب خاص بنسب الفوائد تحت تصرف الزبائن متوفر في جميع وكالات بنك التنمية المحلية.

المطلب الثاني : قرض الرفيق

1) التعريف بالقرض :

لتعزيز و الدعم مختلف مكونات إحياء الزراعة و الاقتصاد الريفي ، قررت الحكومة إطلاق منتوج مصرفي جديد يسمي القرض الرفيق، والدي دخل حيز التنفيذ في العاشر من الشهر أوت 2008 والذي ينص عليه القانون التكميلي للمالية لسنة 2008. [42]

قرض الرفيق هو قرض قصير الأجل يمنح من قبل بنك الفلاحة و التنمية الريفية وهو يضم نوعين من القروض : قرض الموسمي (credit compagne) و القرض الفيدرالي (le credit fédératif)

[41] BADR.DZ

[42] موقع وزارة الفلاحة و التنمية الريفية www.minagri.dz

2) المؤهلات للاستفادة من القرض : يمنح قرض الرفيق إلي [43]:

- الفلاحين و المربين سواءبشكل فردي أو مجتمعين في التعاونيات أو تجمعات أو جمعيات أو اتحاديات.
- المؤسسات الاقتصادية التي تعمل علي التكتيف، تحويل، تقويم و تخزين المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع .

حيث يسمح لهؤلاء الحصول علي القرض لاقتناء مختلف الوسائل و المدخلات الضرورية لنشاط الاستغلال الفلاحي.

1) مميزات قرض الرفيق : يتميز قرض الرفيق ب [44]:

- مدة القرض : سنة واحدة (قرض قصير الأجل)
- الفائدة :0% ، بحيث تتكفل وزارة الفلاحة و التنمية الريفية بتغطية كل تكاليف الفوائد عن طريق الصندوق للضبط و التنمية الريفية FNDRA
- كل مستفيد من القرض الرفيق يتمكن من تسديد القرض في المدة المحددة له (بين6 و 24 شهر) يكون له الحق في الحصول علي قرض آخر من نفس الطبيعة في السنة الموالية.
- كل مستفيد من القرض الرفيق لم يسدد القرض في التاريخ الاستحقاق خلال سنتين يترتب عليه دفع فوائد القرض، كما يفقد الحق في الحصول على قرض آخر من نفس الطبيعة في السنة الموالية.

2) المجالات التي يغطيها القرض الرفيق : تتمثل المجالات المعينة بالاستفادة من القرض الرفيق :[1]

1. بالنسبة للقرض الموسمي :

- اقتناء المدخلات الضرورية لنشاط المستثمرات الفلاحية (بدور، مشاتل، أسمدة ، مواد الصحة النباتية).
- اقتناء الأغذية بالنسبة للحيوانات و وسائل الشرب و منتجات الأدوية البيطرية.
- اقتناء المنتجات الفلاحية لتخزينها في إطار ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع.

43 مديرية المصالح الفلاحية تلمسان .
44 مديرية المصالح الفلاحية تلمسان.

2. القرض الفدرالي :

القرض الفدرالي يمنح إلي متعاملين صناعيين، المؤسسات الاقتصادية ، التعاونيات و التجمعات المتدخلين في النشاطات التالية :

- تحويل وصناعة الطماطم الصناعية.
- إنتاج الحليب.
- إنتاج بدور البطاطا.
- إنتاج زيتون وزيت الزيتون.
- إنتاج العسل
- تسويق، تخزين وتثمين المنتجات الفلاحية.
- توزيع التجهيزات (الآلات الفلاحية ، المخالب ، آلات السقي)
- تجهيز و تصدير التمور.
- إنشاء وحدات تربية الدواجن.
- إعادة تعمير الإسطبلات و الحظائر الحيوانية و المرابض.

3) أهمية قرض الرفيق : يعطي هدا القرض العديد من الفوائد و تمكن أهمية في [45]:

- المساهمة بشكل كبير في الدعم مختلف التركيبات و تجديد الاقتصاد الفلاحي و الريفي.
- تحفيز المبادرات و تعزيز قدرات الاستغلال الفلاحي.
- تحسين نظام الري باستعمال طرق مناسبة للاقتصاد في استخدام المياه وعدم تبذيرها.
- توفير التمويل اللازم للفلاح في إطار إنتاج برنامج التجديد الفلاحي و الريفي، وذلك بتوفير الموارد المالية الضرورية لتمويل الدولة الاستغلال و اقتناء مدخلات الإنتاج.

4) العوائق التي حالت دون استفادة العديد من الفلاحين :

- اشتراط البنك علي المستفيد عقد ملكية الأرض ، في الوقت الذي نجد فيه أن العديد من الفلاحين يستأجرون الأراضي الفلاحية ويستغلونها.
- أراضي الورثة تعيق الاستفادة من قرض الرفيق بسبب أن العديد من الأراضي تكون مسجلة باسم الجد أو باسم الأب و يستغلها الإخوة مع بعضهم البعض، ولا يستطيعون الحصول علي عقد الملكية.[46]

[45] فاطمة الزهراء طبة، " القرض الرفيق " جهاز التموين الفاعل للقطاع الفلاحي يقدم دون نسبة فائدة ولمدة سنة،جريدة الشعب، 15-08-2011.
[46] حمزة خلاف، أراديالورثبالطالرفتعيق برامج القروض الفلاحية،جريدة الفجر، 03-10-2008.

- كما أن العديد من الفلاحين لم يتمكنوا من الحصول علي القرض بسبب الشهادة تصريح لدى الصندوق الوطني للعمل غير الأجراء في الوقت نجد فيه أن العديد من الفلاحين لا يصرحون بأنفسهم في الضمان الاجتماعي.[47]
- كما أن الضريبة و دين الفلاحين اتجاه البنوك حرمت غالبية الفلاحين من الاستفادة من القرض.[48]
- عزوف آلاف الفلاحين عن الإقبال علي المنتوج بالرغم من أنه مطابق للشريعة الاسلامية (بدون فوائد).[49]

المطلب الثالث : القرض التحدي

1. التعريف بالقرض: قرض التحدي هو قرض استثماري يمنح من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية (بدر) في إطار إنشاء مستثمرات فلاحية جديدة وتربية المواشي في الأراضي الفلاحية الغير مستغلة.
2. مميزات القرض :يتميز القرض التحدي بأنه [50]:
   - قرض متوسط الأجل .
   - تصل آجال الاستحقاق فيه إلي 7 سنوات.
   - مبلغه لايتجاوز مليون دج للهكتار الواحد ، فيما يتعلق بخلق مستثمرات فلاحية جديدة وتربية الماشية التي لا تتجاوز مساحتها 10 هكتارات ، و100 ملين دينار للمتعاملين الاقتصاديين الذين تتعدي مساحة مستثمراتهم 10 هكتارات وذلك بعد حصولهم على الموافقة من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.
3. المجالات المتعلقة بقرض التحدي : يمنح هذا القرض للمجلات التالية [51]:
   - خلق، تجديد، تجهيز المستثمرات الفلاحية الجديدة و تربية الماشية.
   - تعزيز و تدعيم القدرات الإنتاجية للمستثمرات الفلاحية الموجودة والتي تعاني من نقص.
4. المشاريع المؤهلة للاستفادة من قرض التحدي هي كالآتي [52]:
   - الصرف و التطهير.
   - أشغال التوجيه وإزالة الحجارة.

---

[47] ليلى شرفاوي،إعفاء الفلاحين من العقود الملكية وشهادة التأمين للحصول على القروض،جريدة الشروق، 04-02-2009.
[48] لطيفة بلحاج، الضرائب والديون والبنوك تحرم أغلب الفلاحين من القرض الرفيق،جريدة الشروق، 21-09-2008.
[49] حبيبة محمودي،عدد المستفيدين لايزال محدودا في سقف ال 10 ألاف منذ أشهر،جريدة النهار، 19-07-2009.
[50] مدرية المصالح الفلاحية تلمسان
[51] مدرية المصالح الفلاحية تلمسان
[52] ليندا عنوز، قرض التحدي يصل إلى السقف 200 مليون دينار لذوي المستثمرات التي تفوق 10 هكتار،جريدة النهار، 20-03-2011.

- وضع مصدرات الرياح.
- أشغال التسوية وتهيئة الأرضية.
- التعديل.
- فتح الأراضي الفلاحية.
- جلب الطاقة الكهربائية.

➢ عمليات تطوير السقي الفلاحي :

- تجنيد معدات الري و التهيئة و انجاز الآبار الجديدة.
- العثور علي مصادر المياه ، الحفر.
- انجاز أحواض لتخزين المياه.
- إنشاء وإعادة تهيئة قنوات الصرف.
- تصليح المضخات الموجهة للاستعمال الفلاحي.

➢ وسائل الإنتاج واكتساب المؤهلات :

- الحصول علي المواد الأولية (بذور ، نباتات ، أسمدة ، منتوجات فيز وتقنية)
- الإنتاج الحيواني.
- قلع النباتات التي عمرت طويلا.
- اقتناء العتاد الفلاحي.
- اقتناء وسائل الإنتاج الخاصة.
- اقتناء عتاد و التجهيزات تربية المواشي.

5. الفوائد : تدفع من قبل وزارة الفلاحة و التنمية الريفية علي مستوي الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي "FNDIA " كما يلي [53]:

- المستفيد من القرض يدفع 1% من مبلغ الفوائد عندما تكون مدة التسديد بين 3 و 5 سنوات.
- المستفيد من القرض يدفع 3% من مبلغ الفوائد عندما تكون مدة التسديد بين 5 و 7 سنوات.
- في حالة ما إدا تجاوزت مدة التسديد 7 سنوات ،المستفيد يكون ملزم ا بدفع فوائد القرض كاملة.
- كل مستفيد من القرض يقوم بتسديد الفوائد في تاريخ الاستحقاق المحدد يكون له الحق في الاستفادة من القرض آخر من نفس الطبيعة.

المستفيدين دوي المستثمرات الفلاحية الأكبر من 10 هكتارات ، تكون لهم حرية التفاوض حول القرض مع بنك الفلاحة وتنمية الريفية في إطار التشريع المعمول به.

عقد الامتياز المقدم من البدر يعتبر كرهن عقاري وهو بمثابة ضمان للقرض الممنوح.

1. أهمية القرض : تكمن أهمية القرض في [54]:

- تعزيز الطاقات الإنتاجية للمنتجات الفلاحية الموجودة و التي تعاني من نقص وسوء تقييمها.
- تكثيف وتحويل الإنتاج الفلاحي الذي هو في حاجة إلي التمويل .
- العمل على إنشاء و تجهيز و عصرنه مستثمرات تربية المواشي.
- تقديم حلول تمويل للمستثمرين الراغبين في تكثيف المواد الفلاحية و تحويلها و تثمينها.

كما يمنح هدا القرض إلي الصناعيين بهدف تمكين عدد كبير من الفلاحين من مختلف فروع الصناعة الغذائية من الاستفادة من هذه التمويلات بحيث يمنح قرض التحدي لوحدات الصناعية الغذائية : الحليب و تعليب الطماطم الذين يسمحون بتمويلات مسبقة للمربين المزارعين.

لا يمنح هدا القرض إلا للمشاريع التي يوافق عليها الديون الوطني للأراضي الفلاحية في إطار استصلاح الأراضي الفلاحية .

6. مضمون ملف القرض : بإمكان الأشخاص المعنويون و الطبيعيون الاستفادة من القرض بعد تكوين ملف خاص بكل طرف و المتضمن الوثائق التالية لكل منهما[55]

❖ مضمون الملف الخاص بالأشخاص المعنويين :

[53] مدرية المصالح الفلاحية تلمسان.
[54] لندا عنوز،قرض التحدي يصل إلى سقف 200 مليون دينار لدوي المستثمرات التي تفوق 10 هكتار،جريدة النهار، 20-03-2011.
[55] مدرية المصالح الفلاحية تلمسان.

- طلب الحصول علي قرض.
- دفتر أعباء خطي بموافقة الديون الوطني للأراضي الفلاحية.
- شهادة الميلاد.
- دفتر أعباء خطي بموافقة الديون الوطني للأراضي الفلاحية..
- فواتر شكلية .
- رخصة البناء خاصة بالمباني المجهزة للاستغلال.
- اعتماد صحي للمباني المرخصة لاستغلالها في تربية المواشي .
- دراسة الملف من طرف مكتب دراسة معتمدة من طرف الديوان الوطني للأراضي الفلاحية.

❖ مضمون الملف الخاص بالأشخاص الطبيعيين :

- طلب الحصول علي قرض.
- دفتر أعباء خطي بموافقة الديون الوطني للأراضي الفلاحي
- دفتر أعباء خطي بموافقة الديون الوطني للأراضي الفلاحية.
- دراسة الملف من طرف مكتب دراسة معتمدة من طرف الديوان الوطني للأراضي الفلاحية.
- رخصة البناء خاصة بالمباني المجهزة للاستغلال
- فواتير الشكلية.
- الحصول علي ترخيص من طرف مصالح مديرية الري لحفر آبار في حالة ما إدا كان الأمر لازم.
- دراسة قبلية للمشروع.
- شهادة ضمان اعتماد بالنسبة إلي التعاونيات.
- محضر لتعيين ممثل عن الشركات و التعاونيات .

اعتماد صحي للمباني الجاهزة لا استغلالها في مجال تربية المواشي.

المبحث الثاني :الدراسة الميدانية

1- التعريف بالدراسة الميدانية

*إشكالية الدراسة و الهدف منها:

إن الهدف من الدراسة الحالية هي محاولة الإجابة على الإشكالية السابقة طرحها و المتمثلة في ما مدى قدرة بنك التنمية الفلاحية في النهوض بالقطاع الزراعي من جانب التمويلي بالمفرد؟ وهدا ما جعل أهمية الدراسة في أنها تبين وجهة نظر الفلاحين لاختيارهم التعامل مع بنك الفلاحة و التنمية الريفية, و درجة قناعتهم بمستوى الخدمات المقدمة لها .

*حدود الدراسة

تمت دراستنا من خلال دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية , و ذلك من خلال توزيع استمارة استبيان ابتداء من فيفري 2018 إلى غاية افريل 2018 و هي الفترة التي تم توزيع الاستبيانات فيها و استرجاعها من الفلاحين

2- تصميم الدراسة الميدانية:

عينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في عملاء بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة الرمشي،وقد تم حصر عينة الدراسة على مجموعة من الفلاحين و ذلك نظرا لقيد الوقت إضافتا إلى أخد بعين الاعتبار رغبت الفلاحين في التعامل معنا و الموافقة على الإجابة على أسئلة الاستبيان و التي حاولنا من خلالها الاختصار قدر المستطاع في عدد الأسئلة و كدا تبسيط العبارات و الأسلوب من أجل تقليص المدة التي يستغرقها الفلاح في ملئ الاستبيان ،وقد تم توزيع 47 استمارة على فلاحين من مختلف المناطق من ولاية تلمسان (الحناية – مغنية – سيدي احمد – عين يوسف – التعاونية) و أرجعت منها 34 استمارة ثم استبعدنا 14 استمارة مسترجعة بسبب نقص البيانات المدونة عليها أو تناقض بعض الإجابات على بعض الأسئلة.

*أساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

بعدما تم توزيع الاستبيان على عينة من الفلاحين ،قمنا بجمع البيانات و تعريفها و تحليلها معتمدين على البرامج الإحصائية المعروفة باسم الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية

STATISTIQUE PACKAGEFOR SOCIAL SCIENCE

(spss-version20) و الذي يستعمل بكثرة في إجراء التحليلات الإحصائية

بكافة أشكالها كالإحصاءات الوصفية و الارتباط و الانحدار ما يساعد في فهم و تحليل المعلومات اللازمة لأجل اتخاذ القرارات الصحيحة,وقد تم اعتماد و استخدام الأدوات التالية:

1) صدق الاستبيان تم تحكيم الاستبيان من طرف ثلاث أساتذة باحثين متخصصين

2) معامل الفا كروتباج(croxbach alpha)

من أجل قياس ثبات و صدق أسئلة الاستبيان و حصلنا على 0.778

3) تحليل المعلومات العامة حول المستجوبين

4) التحليل الوضعي لأسئلة الاستبيان بالاعتماد على مقياس ليكات الخماسي من أجل قياس درجة الموافقة أفراد العينة.

5) التحليل الكمي للاستبيان

أ- تحليل الارتباط المتسلسل

ب- تحليل الانحدار

***التأكد من ثبات الإستبيان** : من أجل التأكد من صدق وثبات أسئلة الإستبيان واستقرار النتائج حتي لو تكررت الدراسة علي عينة أخري وفي فترة زمنية مختلفة فقد اعتمدنا علي استخدام معامل آلفا كرونباخ و الجدول التالي يبين نتائج اختبار آلفا كرونباخ :

جدول رقم (1) : اختبار آلفا كرونباخ لقياس ثبات الإستبيان

محور الدراسات	معاملآلفا كرونباخ
عبارات الاستبيان	0.778

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد علي النتائج spss

يتبين لنا من خلال النتائج الواضحة في الجدول رقم (1) أن قيمة معامل آلفا كرونباخ مرتفعة ومقبولة بقيمة تقدر ب0.778 وهي قيمة تفوق 60% النسبة مقبولة احصائيا مما يعني ثبات الأداة المستخدمة وبالتالي يمكن التأكد من صحة الاستبين مما يجعلنا علي ثقة في الإجابة علي الأسئلة وتحليل النتائج والقيام بالاختبارات.

3-النتائج والمناقشة

المطلب الأول :تحليل المعلومات العامة حول المستجوبين

جدول رقم:(2)السن الفلاح

الفلاح السن			
		Effectifs	Pourcentage
Valide	اقلمن25	1	2,9
	من26 الي35	6	17,1
	من36 الي45	13	37,1
	من46الي55	10	28,6
	اكثرمن56	4	11,4
	Total	34	97,1
Manquante	Système manquant	1	2,9
Total		35	100,0

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد علي النتائج spss

استنادا إلي معطيات الجدول نستخلص الآتي :نسبة الشباب تقدرب20% ونسبة الكهول تقدر ب65% و نسبة الشيوخ تقدر ب11.4% ومنه نستنتج أن نسبة الكهول تأخذ الحصة الكبرى في الفلاحة وهذا إن دل علي شيئ فإنما يدل علي أن الشباب يبتعدون كل البعد عن الإستثمار الفلاحي وهذا يعود سلبا علي الإقتصاد البلاد.

جدول رقم(3) : ا لجنس

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	31	88,6	91,2	91,2
	انثى	3	8,6	8,8	100,0
	Total	34	97,1	100,0	
Manquante	Système manquant	1	2,9		
Total		35	100,0		

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد علي النتائج spss
استنادا إلي معطيات الجدول نستخلص الآتي :نسبة الذكور 88.6% ونسبة الإنات 8.6% وهذا يبين أن الذكور يميلون بكثرة للفلاحة أكثر من الإنات لصعوبة وقساوت هذه المهنة .

❖ جدول رقم(4) :**المستوي الدراسي للفلاح**

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غيرمتعلم	13	37,1	38,2	38,2
	ثانوياواقل	18	51,4	52,9	91,2
	جامعي	2	5,7	5,9	97,1
	تكوين	1	2,9	2,9	100,0
	Total	34	97,1	100,0	
Manquante	Système manquant	1	2,9		
Total		35	100,0		

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد علي النتائج spss

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أكثر الفلاحين غير متعلمين والتخلف وقلة التكوين والإهمال الذي يتعرض اليه هذا القطاع ونسبة كارثية 91.1% وباقي يتقسم للجامعيين ومتكونين في اختصاص الزراعي وهذا ما يأثر سلبافي الإستثمار الفلاحي .

جدول رقم(5) :النشاط الفلاحي

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	زراعةالخضروالفواكهواشجا رمثمرة	24	68,6	70,6	70,6
	تربيةالحيوانات	5	14,3	14,7	85,3
	زراعةالخضروالفواكهواشجا رمثمرة + تربيةالحيوانات	5	14,3	14,7	100,0
	Total	34	97,1	100,0	
Manquante	Système manquant	1	2,9		
Total		35	100,0		

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد علي النتائج spss

النشاط الفلاحي:
استنادا إلي معطيات الجدول نلاحض أن الفلاحين الذين يتوجهون إلي زراعة الخضر والفواكه وأشجار المثمرة تأخد نسبة كبيرة 68.6% وتربية الحيوانات نسبتها 14.3% وهذه النسبة قليلة جدا لولاية تلمسان لأن لحوم الحمراء ولحوم البيضاء تشاهد إرتفاعا في الأسعار لأن طلب أكبر من العرض لقلة الإهتمام بالموالين الذين يبتعدون عن هذه الحرفة وسبب الرئيسي عدم توفير الأعلاف وسرقة المواشي .

جدول رقم(6) : مقر السكن

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	حضري	9	25,7	26,5	26,5
	حضري شبه	19	54,3	55,9	82,4
	الريف	6	17,1	17,6	100,0
	Total	34	97,1	100,0	
Manquante	Système manquant	1	2,9		
Total		35	100,0		

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد علي النتائج spss

من خلال الجدول نلاحض أكثر الفلاحين يتوجهون إلي السكن الحضري وشبه حضري ويبتعدون كل البعد عن الريف للحد من الهجرة الريفية أصبحت ضرورية ملحقة لتحقيقبرامج التنمية وتجديد الفلاحي و الريف في الجزائر وذلك من خلال التحسين الأوضاع المعيشية وتوفير المرافق الضرورية وتوفير المناخ الملائم يسمح بثبيث السكان المدن إلي الريف.

المطلب الثاني : التحليل المعلومات الاستبيان بالاعتماد على مقياس ليكات الخماسي من اجل قياس درجة الموافقة أفراد العينة.

المحور الأول : طرق التمويل OF

جدول رقم(7) : مستوي آداء الخدمة المقدمة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	معارض	9	25,7	26,5	26,5
	محايد	13	37,1	38,2	64,7
	موافق	11	31,4	32,4	97,1
	بشدة موافق	1	2,9	2,9	100,0
	Total	34	97,1	100,0	
Manquante	Système manquant	1	2,9		
Total		35	100,0		

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد علي النتائج spss

مما يمكن من ملاحظته من الجدول ان نسبت 37.1 (13فرد) محايدين أي انه لم يرد الإجابة على السؤال فاتخذ عبارة محايد و تليها 31.4 (11فرد) عبروا عن موافقتهم بالشعور بالأمان في التعامل مع بنك الفلاحة و التنمية الريفية,و هو ميمكن اعتباره احد الدوافع الأساسية من وراء اختيارهم التعامل مع هته البنوك,في حين لم تتعدى الفئة معارضين نسبة 25.7(9افراد)

جدول رقم(8) : تعتبر أن عدد البنوك الفلاحية المتوفرة حاليا كافية.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة معارض	7	13,6	13,9	5,9
	معارض	12	44,3	58,3	41,2
	موافق	7	18,6	18,4	70,6
	بشدة موافق	8	20,6	20,4	100,0
	Total	34	97,1	100,0	
Manquante	Système manquant	1	2,9		
Total		35	100,0		

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد علي النتائج spss

ما يمكن ملاحظة ان نسبة كبيرة من أفراد العينة قدرت ب 57.9(19فرد) عبروا عن عدم موافقتهم على البنوك الموجودة و يطلبون من الدولة التدخل لان قطاع الفلاحة كبير جدا لا يكفي بنك واحد لتحقيق متطلبات الفلاح و أما بقية الفلاحين موافقين بنسبة قدرها 39.2 (15فرد) باستفادتهم بكثرة من القرض الرفيق

جدول رقم(9) : تخصيص شبابيك حسب النشاط الفلاحي

		Effectifs	Pourcentage
Valide	بشدة معارض	1	2,9
	معارض	2	5,8
	محايد	2	5,8
	موافق	20	57,1
	بشدة موافق	9	26,1
	Total	34	97,1
Manquante	Système manquant	1	2,9
Total		35	100,0

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد علي النتائج spss

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول أن نسبة كبيرة من أفراد العينة قدرت ب83.2 (29فرد)عبروا عن موافقتهم لتسهيل عليهم شقاء و تزويدهم بالمعلومات الهامة التي تساعدهم في حياتهم المهنية وفي حين لم تتعدى الفئة المحايدة و المعارضة نسبة 5.8 و هي نسبة ضئيلة بينما سرح فرض واحد بمعارض بشدة و هدا يعتبر تعبير عن رأيه الشخصي.

جدول رقم(10) : استفادة من التمويل الفلاحي.

		Effectifs	Pourcentage
Valide	بشدة معارض	2	5,7
	معارض	25	72,5
	محايد	1	2,9
	موافق	4	11,4
	بشدة موافق	2	5,7
	Total	34	97,1
Manquante	Système manquant	1	2,9
Total		35	100,0

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد علي النتائج spss

فيما يتعلق بهده العبارة فان نسبة كبيرة بلغت 72.5 (25فرد) غير موافقين لان أغلبيتهم لم يستفيدوا من قرض التحدي لضيق الوقت و تجنبهم في الوقوع في دفع الربا لان قرض التحدي يم دفع نسبة الفائدة بعد خمسة سنوات الأولى والنسبة المتبقية من أفراد العينة مقدرة ب16.1(06 أفراد) فهي تعتبر نسبة ضئيلة و هؤلاء الأشخاص استفادوا من قرض الرفيق لأنه يعتبر سهل المنال و اغلب الفلاحين الدين يتوجهون إلى القرض الرفيق هم فلاحين صغار.

المحور الثاني : الصعوبات DIF

جدول رقم(11) :تعتبر أن الإجراءات إدارية للحصول علي التمويل بسيطة و مناسبة

		Effectifs	Pourcentage
Valide	بشدة معارض	17	49,3
	معارض	10	29
	محايد	2	5,8
	موافق	4	11,6
	بشدة موافق	1	2,9
	Total	34	97,1
Manquante	Système manquant	1	2,9
Total		35	100,0

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد علي النتائج spss

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول أن نسبة أفراد العينة قدرت ب49.3% (17فرد) و نسبة 29% (10افراد) عبروا بالمعارضة بشدة أي أنهم غير راضيين عن الإجراءات الإدارية المتخذة للحصول على التمويل و ذلك لصعوبة الإجراءات في حين لم تتعدى الفئة الموافقة و الموافقة بشدة نسبة 14.5% (05افراد) عبروا عن رضاهم بالإجراءات المتخذة و هي تعتبر نسبة ضئيلة و غير مؤثرة عن المعارضة فيما لاحظنا أن نسبة 5.8 (فردين)لم يعبروا عن رأيهم فيما يخص الإجراءات المتخذة

جدول رقم(12) :التعامل بصرامة مع مماطلين

		Effectifs	Pourcentage
Valide	بشدة معارض	2	5,8
	معارض	3	8,7
	موافق	17	49,3
	بشدة موافق	12	34,8
	Total	34	97,1
Manquante	Système manquant	1	2,9
Total		35	100,0

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد علي النتائج spss

فيما يتعلق بهذه العبارة فان نسبة كبيرة بلغت 49.3% (17فرد) و 38.8% (12فرد) عبروا عن موافقتهم لتعامل بصرامة مع المماطلين أي أن الفلاحون غير راضين علي تضخيم في الفواتير بمعني آخر الذي يقتني التموين أصحاب الخبرة الميدانية حتي يكون هنالك تحقيق الأرباح ويكون مشروع ناجح.

جدول رقم(13) :الضمانات المطلوبة مناسبة لك

		Effectifs	Pourcentage
Valide	بشدة معارض	6	17,4
	معارض	14	40,6
	محايد	4	11,6
	موافق	10	29,0
	Total	34	100,0

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد علي النتائج spss

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول أن أفراد العينة معارضين و معارضين بشدة قدرت على التوالي ب40.6% (14فردا) و 17.4% (6أفراد) أي أن أغلبية الفلاحين غير راضين عن الضمانات أي أنه في إجمالي التسديد إذا كان هناك جفاف أو كوارث طبيعية لا يستفيدون من هذه الضمانات.

المحور الثالث : أثر التمويل علي الفلاحة IFAGR

جدول رقم(14) :منح لك التمويل الذي طلبته.

		Effectifs	Pourcentage
Valide	بشدة معارض	3	8,7
	معارض	18	52,2
	محايد	3	8,7
	موافق	10	29,0
	المجموع	34	100,0

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد علي النتائج spss

ما يمكن ملاحظته خلال الجدول أن نسبة الأفراد العينة قدرة ب69.6% (24فرد) عبروا عن موافقتهم و أغلبيتهم استفادوا من القرض الموسمي أي القرض الرفيق, و البقية غير راضون عن التمويل لكثرت الصعوبات التي تواجههم.

جدول رقم(15) : ما هو البنك الذي تتعامل معه

		Effectifs	Pourcentage
Valide	B.A.D.R	27	78 ,3
	B.A.N	4	11,6
	C.P.A	2	5,8
	B D L	1	2,9
	Total	34	100,0

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد علي النتائج spss
ما يمكن ملاحظته خلال الجدول أن نسبة الأفراد العينة قدرة ب78.3 (27فرد) النسبة الأكبر الدين يتوجهون إلى بنكB.A.D.Rلأنه يعتبر الممول الرئيسي للفلاح و نسبة 11.6 (4افراد) يتوجهون إلى بنك B.A.Nتعتبر نسبة ضئيلة لأنها تمول إلا في القرض الرفيق و البنوك الأخرى لا يتعامل معها الفلاحين كثيرا.

جدول رقم(16) :تسهيل عملية الشحن و التسويق

		Effectifs	Pourcentage
Valide	موافقبشدة	16	46,4
	موافق	18	53,6
	المجموع	34	100,0

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد علي النتائج spss

لقد لاحظنا أن المستجوبون قد توجهوا إلى موافق و موافق بشدة و هي على التوالي 53.6% (18فردا) و 46.6% (16 فردا) أي أنها تعتبر العائق الأكبر للفلاح.

المطلب الثالث :التحليل الوضعي لأسئلةالإستبيان.

آ- تحليل الارتباط

جدول رقم(17) :معلومات عامة حول المستجوبن ارتباط correlasye

Corrélations

		OF	DIF	IFAGR
OF	Corrélation de Pearson	1	,512**	,451**
	Sig. (bilatérale)		,002	,007
	N	34	34	34
DIF	Corrélation de Pearson	,512**	1	,545**
	Sig. (bilatérale)	,002		,001
	N	34	34	34
IFAGR	Corrélation de Pearson	,451**	,545**	1
	Sig. (bilatérale)	,007	,001	
	N	34	34	34

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد علي النتائج spss

علاقة بين طرق التمويل لها ,انعكاسات ايجابية بمعنى ارتباطات دون المتوسط أي أن طرق التمويل ليس لها تأثير ايجابي قوي علي القطاع الفلاحي في العينة مدروسة بينما نجد أن معامل الارتباط بين الصعوبات التمويلية التي يواجهها الفلاحون لها ارتباط أكبر مع المتغير الذي يمثل أثر التمويل علي القطاع الفلاحي(رغم أن هدا التأثير يبقي متوسط).

ب- تحليل الانحدار

جدول رقم(18) :نتائجتحليل الإنحدار

Coefficients[a]

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.	Corrélations			Statistiques de colinéarité	
	A	Erreur standard	Bêta			Corrélation simple	Partielle	Partie	Tolérance	VIF
IF AGR_i	,912	,447		2,041	,050					
OF	,237	,174	,233	1,366	,182	,451	,238	,200	,738	1,356
DIF	,355	,142	,425	2,497	,018	,545	,409	,365	,738	1,356

a. Variable dépendante : IFAGR

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد علي النتائج spss

تحليل الإنحدار :

$$IF\ AGR_i = \beta_1+\beta_2 OF_i+ \beta_3 DIF_i+U_i$$

(tcal) (2.041) (1.366) (2.497) الطريقة الأولي

$Prod=(Sig_t)$ (0.050) (0.182) (0.018) الطريقة الثانية

نلاحظ ان معلمة الثابت مفسرة احصائيا عند درجة معنوية $\alpha=10\%$ و $\alpha=5\%$

كما ان طرق التمويل كان لها اثر ايجابي و لكن غير مفسر احصائيا (اي انه لايؤثر)على القطاع الفلاحي

كما نلاحظ ان صعوبات الحصول على التمويل لها اثر مفسر احصائيا . و هو ما يؤكد ان الفلاح يعاني من العديد من الصعوبات تمنعه من الحصول على التمويل اللازم سواء لمزاولة انشطته الاستغلالية . او تجسيد استثمارات فلاحية جديدة .

جدول رقم(19) ANOVA[a] :

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	Ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	1,721	2	,861	7,862	,002[b]
	Résidu	3,393	31	,109		
	Total	5,115	33			

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد علي النتائج spss

نلاحظ ان التباين في المتغير التابعالمفسر من طرف النموذج اكبر من التباين غير المفسر .

و هو ما يعني ان النموذج ككل دو معنوية احصائية وهو مايوافق نتائج اختبار F

جدول رقم(20) Récapitulatif des modèles[b] :

Récapitulatif des modèles[b]

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Changement dans les statistiques					Durbin-Watson
					Variation de R-deux	Variation de F	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F	
1	,580[a]	,337	,294	,33085	,337	7,862	2	31	,002	1,988

a. Valeurs prédites : (constantes), DIF, OF
b. Variable dépendante : IFAGR

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد علي النتائج spss

نتائج اختبار **F**

اختبارF: **Sig<α=0.05**

فرضية العدم :رفضH0

والنموذج ككل مفسر احصائيا رفض **H0**

βiغير مفسرة : **TH0**

Sig = 0.002< α=(1%.5%.10%)

F : H0

النموذج غير مفسر

المطلب الرابع : التحليل الكمي للاستبيان

أ ـ نتائج الإختبار الإرتباط المتسلسل DURBIN-WATSON:

عدم وجود المشكل **DW =1.98< 2**

ب- نتائج إختبار الإرتباط :

VIF=1 وإستخلصنا من الجدول VIF=1,356 ومنه نستنتج أنه عدم وجود مشكل في معامل الإرتباط.

خلاصة الفصل :

تم التعرف في هذا الفصل على بنك الفلاحة و التنمية الريفية من خلال التطرق إلى لمحة شاملة عن البنك,وهدفنا الإجابة عن إشكالية الدراسة في هذا الفصل من خلال اعتماد الاستبيان كأداة لجمع البيانات اللازمة و الذي احتوى على جزأين رئيسيين الجزء الأول ضم البيانات الشخصية للبحوث و الجزء الثاني تضمن عبارات دالة على إبعاد الدراسة المعتمدة,و بعد استرجاعنا ل34 استبيانة من أصل 47 استبانه تم توزيعها على الفلاحين ,قمنا بتحليل بياناتها باستخدام البرنامج الإحصائي spss وذلك باستخدام أساليب إحصائية عديدة كالتكرارات و النسب المئوية ,الانحراف المعياري ,ألفا كرونباخ ,المتوسط الحسابي و تم في الأخير التوصل صحة و قبول الفرضية الأساسية حيث جاءت نتائج فرضياتها الجزئية كما يلي :

أ- نتائج اختبارالفرضيات :

بناءا علي الفرضيات المقترحة في الدراسة توصلنا إلي مايلي :

1) بالنسبة للفرضية الأولي إن أغلبية الفلاحين لم يستفيدوا من التمويلات التي طلبوها لأن البنك لا يسهل في التمويلات و القرارات التي تصدر من عند الدولة تعتبر حبر على ورق بالنسبة للمجال الفلاحي لان التمويل الفلاحي يعتبر الرافعة الأساسية للقطاع الفلاحي.
2) أما بالنسبة للفرضية الثانية قمنا بطرح سؤال في المحور الأول أي في طرق التمويل

*تعتبر أن عدد البنوك الفلاحية المتوفرة حاليا كافية * فكانت النتائج كارثية أي أغلبهم معارضين لعدم توفير بنوك أخري إضافية علي بنك البدر التي تقدم قروض في المجال الفلاحي وتجنب العراقيل الإدارية لذا يجب على دولة في التدخل أيأنها يجب ايجاد بنوك فلاحية أخرى إلي جانب البدر يشكل أحد حلول التمويل الفلاحي في الجزائر.

ب-نتائج الدراسة:

- علاقة بين طرق التمويل لها ,انعكاسات ايجابية بمعنى ارتباطات دون المتوسط أي أن طرق التمويل ليس لها تأثير ايجابي قوي عليى القطاع الفلاحي في العينة مدروسة بينما نجد أن معامل الارتباط بين الصعوبات التمويلية التي يواجهها الفلاحون لها ارتباط أكبر مع المتغير الذي يمثل أثر التمويل علي القطاع الفلاحي (رغم أن هذا التأثير يبقى متوسط).

- ان معلمة الثابت مفسرة احصائيا عند درجة معنوية α=10% و α=5%
- ان طرق التمويل كان لها اثر ايجابي و لكن غير مفسر احصائيا (أي أنه لايؤثر)على القطاع الفلاحي
- التباين في المتغير التابع المفسر من طرف النموذج اكبر من التباين غير المفسر . وهو مايعني ان النموذج ككل دو معنوية احصائية وهو مايوافق نتائج اختبارF
- عدم وجود المشكلفي اختبار الارتباط المتسلسل لأن **DW** أصغر من 2 كما هي مستخلص من الجدول.
- عدم وجود مشكل في معامل الإرتباط لأننا إستخلصنا من الجدولVIF=1,356 أكبر من VIF=1

الخاتمة العامة

الخاتمةالعامة :

مما لاشك فيه أن العارفين بحيتيات الإقتصاد الجزائري يجمعون بدون استثناء أن القطاع الزراعي يشكل رافعة أساسيةللإقتصاد القومي إلي جانب قطاع المحروقات.إن المراهنة علي الفلاحة في الجزائر من طرف بعض الأكاديميين المنظرينو الممارسين لم ينطلق من عدم ،بل إن جميع المعطيات البيئية و المناخية والتضاريسية و المائية و لعل معرفة الأداء الفلاحي
Le savoir-faire agricole لها جدور تمتد تاريخيا مند عهد الرومان و البزنطيين ومختلف الحضارات التي مرت على المنطقة التي تركت بصمتها في النشاط الزراعي بشكل واضح.
إن العمل المتواضع الذي أنجزناه في هذه المذكرة يصب في اتجاه أهمية اعادة بحث القطاع الزراعي من خلال معالجة البعد التمويلي.
وقد توصلنا من خلال اعداد المذكرة أن أثر التمويل و مختلف الطرق و كيفية الإستفادة منهو المتطفلين عليه جعل العملية التمويلية تعرف الكثير من العراقيل و البيروقراطية إلي جانب بعض مظاهر الفساد و التأخرات الكبيرة في دراسة الملفات والتواصل المستمر مع ممارسي القطاع .
ولعل فتح قنوات تمويلية جديدة كفتح بنوك زراعية أخري إلي جانب البدر سيكون اه أثار تخفيفية وإنسانية علي جميع المستويات خاصة الجانب التمويلي منها.
وعليه فعملية فتح نوافد و البنوك أخري فلاحية تتخصص في التكفل بالتمويل لشعب زراعية دون غيرها ، أصبح ضرورة حتمية تستدعيها صعود القطاع الفلاحي إلي الواجهة .

الإستنتاجات التي توصلنا لها المتعلقة بالجانب التطبيقي :

-الخدمة المقدمة في المجال الفلاحي تمتاز بعدم الأمان حيث يشعر الفلاح بعدم الرغبة بالخدمات المقدمة له من طرف البنوك.

- عدم توفير البنوك التي تقدم القروض في المجال الفلاحي فكانت النتائج كارثية أي أن الفلاحين غير راضين (معارضين) لقلة البنوك و العراقيل الإدارية كما ذكرنا في الفرضيات يجب تدخل الدولة أي يجب عليها إيجاد بنوك فلاحية أخرى إلى جانب البدر يشكل أحد حلول التمويل الفلاحي في الجزائر بالإضافة إلى تخصيص شبابيك حسب النشاط الفلاحي لتسهيل المهمة على العملاء و زبائنها (الفلاحين).

- تعتبر الإجراءات الإدارية أكبر حاجز يواجه الفلاح لصعوبة تخطيها و من خلال نتائج نسبة معارضين كبيرة جدا ,و زد على ذلك تعتبر الضمانات التي تقترحها غير مناسبة لأن أغلب الفلاحين لم يستفيدوا من هذه الضمانات ,و كذلك التعامل بصرامة مع المماطلين كانت نسبة جيدة أي أن الفلاحين غير راضين بالتضخيم في الفواتير.

- إن أغلبية الفلاحين لم يستفيدوا من التمويلات التي طلبوها لأن البنك لا يسهل في التمويلات و القرارات التي تصدر من عند الدولة تعتبر حبر على ورق بالنسبة للمجال الفلاحي لان التمويل الفلاحي يعتبر الرافعة الأساسية للقطاع الفلاحي أما بالنسبة لتسهيلات فإن عملية الشحن و تسويق المنتوج ضرورية حتي تمكن الفلاح من العمل في اطاره باطمئنان حتي يكون هنالك زيادة في المنتوج وهدا يأدي إلي تحقيق الإكتفاء الذاتي وهذا ما نبحة عليه.

-كما أن طرف التمويل كان لها أثر ايجابي و لاكن غير مفسرة إحصائيا (أي أنه لا يؤثر) على القطاع الفلاحي ,كما أن صعوبة الحصول على التمويل لها أثر مفسر إحصائيا (تؤثر) و هذا ما يؤكد أن الفلاح يعاني من العديد من الصعوبات التي تمنعه من الحصول على التمويل اللازم سوءا لمزاولته أنشطته الاستغلالية أو لتوسيعها أو تجسيد استثمارات فلاحية جديدة.

- التباين في المتغيرالتابع المفسر من طرف النموذج اكبر من التباين غيرالمفسر . وهو مايعني ان النموذج ككل دو معنوية احصائية وهو ما يوافق نتائج اختبارF
- عدم وجود المشكلفي اختبارالارتباط المتسلسل لأن **DW** أصغر من 2 كما هي مستخلص من الجدول.

عدم وجود مشكل في معامل الإرتباط لأننا إستخلصنا من الجدولVIF=1,356 أكبر من VIF=1

توصيات الدراسة :

من خلال ما سبق ذكره يمكن لنا أن تقدم لإدارة البنكالفلاحة والتنمية الريفية ***B.A.D.R.*** مجموعة من التوصيات التي قد تساعد علي زيادة تحسين أداء الخدمات و بالتالي ضمان ولاء الزبائن للبنك ، وتحلي أهم هذه التوصيات فيما يلي :

- زيادة حجم النفقات العامة المخصصة لتطوير القطاع الفلاحي مع التركيز على زيادة النفقات الاستثمارية المخصصة لهذا القطاع خاصة أن استثمارات القطاع الخاص لا تكفي وحدها لتنمية

القطاع الفلاحي نظرا لأن معظم الاستثمارات في القطاع الفلاحي يتطلب أموال كبيرة.

- تشجيع البنوك الخاصة على تطوير و زيادة عملياتها المصرفية و الخدماتية في مجال تنمية

القطاع الفلاحي و كذا تنويع القروض الموجهة لهذا القطاع.

- يجب مواكبة التطورات العالمية في المجال البنكي من أجل مواكبة السياسات و التقنيات الحديثة

من أجل تقديم أفضل الخدمات.

- توفيرالقروض للفلاحين بدون فوائد أو بشروط ميسرة ويمكن ان توجه هذه القروض إلى

محاصيل معينة.

أفاق الدراسة :

من خلال النتائج المتوصل اليها خلال الأطروحة المقدمة فتحت أمامنا أفاق ومواضيع لدراسة تعتبر مهمة ويجب النظر إليها والمتمثلة في مايلي :

- رفع مستوي الإنتاج بما يوافق مع مصلحة الإقتصاد الوطني وتحسين المستوي المعيشي للعاملين بالقطاع الفلاحي.
- ضرورة توفير الدعم الحكومي لبعض السلع الإستتمارية مثل العتاد الفلاحي الذي يساهم في زيادة الإنتاج بأقل تكلفة.
- تحفيز الشباب لاستصلاح الأراضي الزراعية بالسهر علي توفير مستلزمات ذلك بشروط معقولة و ميسرة من أجل التشجيعهم.
- توفير الخبرة والأيادي المدربة لتنفيد وادارة مشروعات التنمية الزراعية لإحداث تغيير كمي و نوعي.
- تحسين المستوي المعيشي للعاملين بالقطاع الفلاحي.

المراجـــــع

قائمة المراجع

❖ الكتب :

1. عبدالوهاب مطرالداهري : الإقتصادالزراعي،دارالمعرفة – الطبعةالأولى،بغداد 1980 – ص 25 – ص 427 .
2. د/ .عبدالغفارطه عبدالغفار : الإرشاد الزراعي بين الفلسفة والتطبيق، دارالمطبوعات الجديدة – الإسكندرية، 1975 ،ص 26 .
3. د. محمدعبدالعزيزعجيمية : الموارد الاقتصادية،سنة 1983 – ص 87 .
4. حازم البلاوي : التنمية الزراعية مع إشارة خاصة إلى البلاد العربية ،مطبعة النهضة الجديدة، القاهرة 1989 ،ص 31 .
5. علي محمود فارس واخرون, أسس الاقتراض الزراعي التعاوني ,منشورات جامعة المختار البيضاء, ليبيا 2005 ص293,294.
6. محمد سيد عبد السلام ,الأمن الغذائي للوطن العربي , سلسلة عالم المعرفة ,الكويت,1998,ص75.
7. محمد السيرتي ,الأمن الغذائي والتنمية الإقتصادية,الدار الجامعة للنشر ,مصر,2000,ص36-37
8. محمد السيد عبدالسلام : التكنولوجية الحدية والتنمية الزراعية في الوطن العربي، عالم المعرفة – فيفري 1990،سلسلة الكتب ثقافية شهرية – إصدارالمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت . ص20 .
9. فوزي،عبدالمنعم .المالية العامة والسياسات المالية، بيروت لبنان: دارالنهضة العربية 2 للطباعة والنشر ، 2000
10. البطريق، يونس احمد. السياسات الدولية في المالية العامة، الدارالبيضاء،مصر1998
11. عثمان أحمد الخولي ومحمود محمد شريف :الزراعة العربية، دار المطبوعات الجديدة، ط2، د. ت.
12. عبدالعزيزهيكل :التصنيع والزراعة في البلدان النامية، معهد الإنماء العربي،بيروت، 1981.

❖ **الأطروحات :**

1. ابن ناصر عيسى,مشكلة الغذاء في الجزائر (دراسة تحليلية وسياسات علاجها), أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الإقتصادية فرع الإقتصاد, جامعة منتوري قسنطينة كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير, سنة2005.
2. فوزية غربي,الزراعة الجزائرية بين الإكتفاء و التبعية,أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد,جامعة منتوري قسنطينة,2007 / 2008 .
3. زاوي بومدين, التمويل البنكي الدعم و التنمية القطاع الفلاحي في الجزائر (مقاربة كمية),أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص اقتصاد و التسيير, جامعة مصطفي إسطمبولي معسكر, 2016/2015.
4. مولاي علي هواري،الفلاحة،الدعم والنمو الاقتصادي في الجزائر ، أطروحة نيل شهادة دكتورا ،من جامعة بسكرة للسنةالجامعية 2015-2016
5. عائشة بوثلجة، أطروحة نيل شهادة دكتوراه بعنوان "دور الاستثمار الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي العربي" ، بجامعة شلف للعلوم الاقتصادية ،لسنة 2015-2016
6. بودلال علي، أطروحة ماجستالر ، القطاع الفلاحي الحكومي و المشاكل المالية تندرج ضمن مقتضيات الحصول علي شهادة الدكتوراه،جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان-،لسنة 2000
7. سلطانة كتفي, تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية(2000-2005)في ولاية قسنطينة :تقييم ونتائج, كلية علوم الأرض،الجغرافيا والتهيئة العمرانية جامعة منتوري قسنطينة, 2005-2006.
8. مسعي سمير, "تسعيرالقروض المصرفية و دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية", مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستار في العلوم الاقتصادية, جامعة قسنطينة, 2008/2007.
9. سايح بوزيد, تأهيل القطاع الزراعي الجزائري في ظل المتغيرات الإقتصادية العالمية, أطروحة ماجستار في إقتصاد التنمية, جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان , 2007/2006.
10. رشا محمد سعيد امي استيتية. تمويل القطاع الزراعي . مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستار في علوم الاقتصادية للدراسات العليا. جامعةالاردن .1999.ص13.

❖ **المجلات :**

1. فاطمة الزهراء طبة، " القرض الرفيق " جهاز التموين الفاعل للقطاع الفلاحي يقدم دون نسبة فائدة ولمدة سنة،جريدةالشعب، 15-08-2011.
2. حمزة خلاف،أراديالورثبالطالرفتعيق برامج القروض الفلاحية،جريدة الفجر، 03-10-2008.
3. ليلى شرفاوي،إعفاء الفلاحين من العقود الملكية وشهادة التأمين للحصول على القروض، جريدة الشروق، 04-02-2009.
4. لطيفة بلحاج،الضرائب و الديون و البنوك تحرم أغلب الفلاحين من القرض الرفيق، جريدة الشروق، 21-09-2008.

5. حبيبة محمودي، عدد المستفيدين لايزال محدودا في سقف ال 10 ألاف منذ أشهر،جريدة النهار، 19-07-2009.
6. ليندا عنوز،قرض التحدي يصل إلى السقف 200 مليون دينار لذوي المستثمرات التي تفوق 10 هكتار،جريدة النهار، 20-03-2011.
7. الاكتفاء الذاتي.. مطلب ملحّ لتحقيق استقلالية الدول
الأربعاء 29/11/1437 هـ - الموافق 2016/8/31 م (آخرتحديث) الساعة 13:55 (مكةالمكرمة)، 10:55 (غرينتش

❖ ملتقيات دولية :

1. بونوة شعيب و بودلال علي .اشكالية التمويل و السياسة المنتهجة لانعاش هذا القطاع . الملتقى الدولي حول التنمية الفلاحية الصحراوية كبديل للموارد الزائلة . جامعة بسكرة ص135.
2. محمود منصورعبدالفتاح، ونصرمحمد القزاز،وباسم سليمان. فياض ، **"الزراعة والغذاء في مصر"**، وقد أشرف على البحث منتدى العالم الثالث في إطارمشروع مصر2020 وذلك سنة 2001

❖ المراجع باللغة الأجنبية

1. loan,BusimessDictonary,Relrieved 6-1-2007.Edited
2. HERSI Abdurahman : Les Mutations des Structures Agraire en Algérie depuis 1962, OPU , Alger, 1981. PP. 168-170.
3. Direction des intérêts agricoles de Tlemcen
4. Site Web du ministère de l’agriculture et du développement rural www.minagri.dz
5. BADR.DZ

الملاحـــق

قائمة الملاحق :

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,778	28

Remarques

Résultat obtenu		02-APR-2018 00:25:37
Commentaires		
Entrée	Données	C:\Users\DELL\Desktop\GGGG.sav
	Ensemble de données actif	Ensemble_de_données1
	Filtrer	<aucune>
	Poids	<aucune>
	Scinder fichier	<aucune>
	N de lignes dans le fichier de travail	35
Gestion des valeurs manquantes	Définition de valeur manquante	C:\Users\DELL\Desktop\GGGG.sav Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme manquantes.
	Observations prises en compte	Les statistiques reposent sur l'ensemble des observations dotées de données valides pour toutes les variables dans la procédure.
		RELIABILITY /VARIABLES=النوع السن السكن.مقر القاطن.النشاط الراسي.المستوى Q1.1 Q1.3 Q1.4 Q1.6 Q1.7 Q1.8

مستوى اداء الخدمة المقدمة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	معارض	9	25,7	26,5	26,5
	محايد	13	37,1	38,2	64,7
	موافق	11	31,4	32,4	97,1
	موافق بشدة	1	2,9	2,9	100,0
	Total	34	97,1	100,0	
Manquante	Système manquant	1	2,9		
Total		35	100,0		

Récapitulatif des modèles[b]

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Changement dans les statistiques					Durbin-Watson
					Variation de R-deux	Variation de F	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F	
1	,580[a]	,337	,294	,33085	,337	7,862	2	31	,002	1,988

a. Valeurs prédites : (constantes), DIF, OF

b. Variable dépendante : IFAGR

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	1,721	2	,861	7,862	,002[b]
	Résidu	3,393	31	,109		
	Total	5,115	33			

a. Variable dépendante : IFAGR

b. Valeurs prédites : (constantes), DIF, OF

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.	Corrélations			Statistiques de colinéarité	
		A	Erreur standard	Bêta			Corrélation simple	Partielle	Partie	Tolérance	VIF
1	(Constante)	,912	,447		2,041	,050					
	OF	,237	,174	,233	1,366	,182	,451	,238	,200	,738	1,356
	DIF	,355	,142	,425	2,497	,018	,545	,409	,365	,738	1,356

a. Variable dépendante : IFAGR

Corrélations

[Ensemble_de_données1] C:\Users\DELL\Desktop\habib application\TESTE RAHOU HABIB.sav

Corrélations

		OF	DIF	IFAGR
OF	Corrélation de Pearson	1	,512**	,451**
	Sig. (bilatérale)		,002	,007
	N	34	34	34
DIF	Corrélation de Pearson	,512**	1	,545**
	Sig. (bilatérale)	,002		,001
	N	34	34	34
IFAGR	Corrélation de Pearson	,451**	,545**	1
	Sig. (bilatérale)	,007	,001	
	N	34	34	34

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

تعتبر ان عدد البنوك الفلاحية المتوفرة حاليا كافية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	معارض بشدة	2	5,7	5,9	5,9
	معارض	12	34,3	35,3	41,2
	موافق	10	28,6	29,4	70,6
	موافق بشدة	10	28,6	29,4	100,0
	Total	34	97,1	100,0	
Manquante	Système manquant	1	2,9		
Total		35	100,0		

تخصيص شبابيك حسب النشاط الفلاحي

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	معارض بشدة	1	2,9	2,9	2,9
	معارض	7	20,0	20,6	23,5
	محايد	4	11,4	11,8	35,3
	موافق	20	57,1	58,8	94,1
	موافق بشدة	2	5,7	5,9	100,0
	Total	34	97,1	100,0	
Manquante	Système manquant	1	2,9		
Total		35	100,0		

Echelle : TOUTES LES VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	34	97,1
	Exclus[a]	1	2,9
	Total	35	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Effectifs

[Ensemble_de_données1] C:\Users\DELL\Desktop\habib application\TESTE RAHOU HABIB.sav

Statistiques

		السن الفلاح	النوع الفلاح	المستوى الدراسي للفلاح	النشاط الفلاحي للفلاح	مقر السكن الفلاح
N	Valide	34	34	34	34	34
	Manquante	1	1	1	1	1
Moyenne		3,2941	1,0882	1,7647	1,4412	1,9118
Médiane		3,3043[a]	1,0882[a]	1,6774[a]	1,3448[a]	1,8929[a]
Mode		3,00	1,00	2,00	1,00	2,00
Ecart-type		1,00089	,28790	,81868	,74635	,66822
Variance		1,002	,083	,670	,557	,447
Asymétrie		-,065	3,039	1,881	1,375	,100
Erreur std. d'asymétrie		,403	,403	,403	,403	,403
Aplatissement		-,360	7,686	6,314	,329	-,625
Erreur std. d'aplatissement		,788	,788	,788	,788	,788
Intervalle		4,00	1,00	4,00	2,00	2,00
Maximum		5,00	2,00	5,00	3,00	3,00
Centiles	10	1,8286[b]	.[b,c]	.[b,c]	.[b,c]	.[b,c]
	20	2,2947	.	1,0194	.	1,1643
	25	2,4737	.	1,1290	.	1,2857
	30	2,6526	.	1,2387	.	1,4071
	40	3,0087	.	1,4581	1,1103	1,6500
	50	3,3043	1,0882	1,6774	1,3448	1,8929
	60	3,6000	1,2882	1,8968	1,5793	2,1520
	70	3,8957	1,4882	2,1800	1,8138	2,4240
	75	4,0714	1,5882	2,3500	1,9310	2,5600

استفادة من التمويل الفلاحي

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	معارض بشدة	2	5,7	5,9	5,9
	معارض	23	65,7	67,6	73,5
	محايد	3	8,6	8,8	82,4
	موافق	4	11,4	11,8	94,1
	موافق بشدة	2	5,7	5,9	100,0
	Total	34	97,1	100,0	
Manquante	Système manquant	1	2,9		
Total		35	100,0		

استبيان موجه للفلاحين

أخي الكريم .....أختي الكريمة.....عملاء و زبائن بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR
بعد السلام والتحية الطيبة :

في إطار انجاز مذكرة ماستر, نضع بين أيديكم هذا الاستبيان, راجين منكم التفضل بالإجابة على جميع فقراته بدقة و موضوعية, وذلك بوضع إشارة (x) في المربع الذي يتفق مع رأيكم, علما أن معلوماتكم تستخدم لأغراض علمية فقط, شكرا لكم على حسن تعاونكم.

- السنَ:
اقل من 25 ☐ من 26-35 ☐ 36-45 ☐ 46-55 ☐ أكثر من56 ☐

- النوع :

ذكر ☐ أنثى ☐

- المستوى الدراسي :

غير متعلم☐ ثانوي أو أقل ☐جامعي ☐ دراسات عليا ☐ تكوين ☐
حالة جامعي أو تكوين ☐
:
- دراسة التخصص الزراعي
نعم ☐ لا ☐

- النشاط الفلاحي :

زراعة الخضر و الفواكه ☐ أشجار مثمرة ☐ تربية الحيوانات ☐

- حجم النشاط :

صغير جدا ☐ متوسط ☐ كبير ☐

- مقر السكن:

حضري ☐ شبه حضري ☐ الريف ☐

أسئلة الاستبيان:

الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
OF*طرق التمويل -مستوي أداء الخدمة المقدمة. -تعتبرأن عدد البنوك الفلاحية المتوفرة حاليا كافية. - استفادة من التمويل الفلاحي - استفادة من قرض الرفيق - استفادة من قرض التحدي					
DIF*الصعوبات - تعتبر أن الإجراءات الإدارية للحصول على التمويل بسيطة و مناسبة - الضمانات المطلوبة مناسبة لك - صيغ التمويل المقترحة تناسبك - أقساط التسديد مناسبة لك - التعامل بصرامة مع المماطلين - استبعاد الفائدة من منح القروض					
IFAGR*أثر التمويل على الفلاحة - منح لك التمويل الذي طلبته - حققت نتائج ايجابية من التمويل الممنوح لك - اشتراك الفلاحين في برامج و آليات و سياسات التطور الفلاحي - تشديد المراقبة على حلقة الوسطاء - تسهيل عملية الشحن و التسويق - تدعيم في شجرة الزيتون و الحمضيات - التدعيم في البذور و الأدوية الخاصة بالفلاحة					

ملخص البحث:

إن توزيع مصادر التمويل و مرافقة المزارعين أصبح أحد متطلبات بعث القطاع الفلاحي.فلا أحد ينكر اليوم أهمية هذا القطاع في النهوض بالاقتصاد القومي ، فمعظم الخبراء و العارفين بالاقتصاد الجزائري يراهنون على هذا القطاع كقطاع واعد مؤهل لإنتاج ثروة قومية خارج المحروقات.

الكلمات المفتاحية

تمويل، قطاع فلاحي، قطاع واعد

Résumé ;

La diversification des ressources de financement et accompagnement des agriculteurs est devenu une nécessite primordiale vu l'importance du secteur. Nous savons bien que beaucoup d'experts de l'économie algérienne et de théoriciens et de praticiens parient sur ce secteur autant que secteur promoteur et producteur de richesse hors hydrocarbure.

Mot clés :

Financement, secteur agricole, secteur promoteur